

Distr.: General  
28 October 2019  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

عملاً بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥)، يشرفني أن أحيل إليكم طيه التقرير السادس والخمسين عن تنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، الذي يشمل الفترة من ١٦ نيسان/أبريل إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، والذي تلقينته من الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك (انظر المرفق). وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذا التقرير.

(توقيع) أنطونيو غوتيريش



الرجاء إعادة استعمال الورق



## المرفق

## رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك

عملاً بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥)، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إليه التقارير الواردة من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، طبقاً للمرفق ١٠ للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ونتائج مؤتمر لندن الذي عُقد يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أقدم إليكم طيه التقرير السادس والخمسين للممثل السامي. وأرجو ممتناً أن تتفضلوا بتعميم هذا التقرير على أعضاء مجلس الأمن كي ينظروا فيه.

وهذا هو تقريرني الدوري الثاني والعشرون الذي أقدمه إلى الأمين العام منذ أن توليتُ منصب الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٩. ويشمل هذا التقرير الفترة من ١٦ نيسان/أبريل إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

وإن احتجتم أو احتاج أي عضو من أعضاء مجلس الأمن إلى أي معلومات إضافية علاوةً على ما يرد في التقرير، أو إن كانت لديكم أي أسئلة بشأن مضامينه، فسيكون من دواعي سروري أن أوافيكم بتلك المعلومات.

(توقيع) فالنتين إنزكو

الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك

## التقرير السادس والخمسون للممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك

موجز

يشمل هذا التقرير الفترة من ١٦ نيسان/أبريل إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. وفي تشرين الأول/أكتوبر، اعتمدت حكومتا الاتحاد وجمهورية صربسكا في وقت واحد مجموعة من تدابير الإصلاح المتصلة ببرنامج الإصلاح الصادر عن الاتحاد الأوروبي. وقبل ذلك بشهر، شهدت عاصمة البوسنة والهرسك، سراييفو، تنظيم مسيرة الفخر الأولى من نوعها في البلد على الإطلاق دون وقوع أي حوادث. وكان أيضا دخول اتفاق بشأن خفض التعريفات الجمركية المتعلقة بخدمة التجوال للهواتف المحمولة حيز النفاذ بين بلدان غربي البلقان في ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ تطورا جديرا بالترحيب.

غير أن يوم ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ صادف مرور سنة كاملة منذ إجراء الانتخابات العامة في البوسنة والهرسك في عام ٢٠١٨. ومن دواعي الأسف الشديد أن أبلغكم بعدم إحراز أي تقدم تقريبا في عملية تشكيل السلطات خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، ذلك أن مجلس وزراء البوسنة والهرسك الجديد على مستوى الدولة، وحكومة كيان الاتحاد، واثنين من حكومات الكانتونات العشر لم يُعيّن أعضاؤها بعد. وفي المقابل، شكّلت سلطات جمهورية صربسكا بعد إجراء الانتخابات بقليل واستمرت في أداء أعمالها.

وتُعزى جذور هذه الحالة من الجمود، على الأقل على مستوى الدولة والاتحاد، إلى الانقسام السائد بين الأحزاب الوطنية الرئيسية - أي حزب العمل الديمقراطي الذي أغلبية أعضائه من البوشناق والاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك المهيمتين الموجودين ضمن الاتحاد، والاتحاد الصربي للديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين، المهيمن الموجود ضمن جمهورية صربسكا - في رؤاها المتضاربة بشأن البلد وتفسيرها لدستور البوسنة والهرسك، وهو موقف كثير ما يكون متعارضاً مع البنود التي تشكل جزءا من الجوانب المدنية للاتفاق الإطاري العام للسلام، الذي أتولى المسؤولية عن تنفيذه.

وما زالت لتلك الأحزاب مواقف متعارضة بشأن جوانب أساسية من دستور البوسنة والهرسك، حيث إن بعض الأحزاب الموجودة في جمهورية صربسكا تطعن في جوهر دور وسلطة الدولة المنصوص عليهما فيه، وفي كل من السياسات والالتزامات القانونية المتفق عليها سابقاً تجاه منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو).

وفي هذا الصدد، فإن إصدار المفوضية الأوروبية في أيار/مايو رأيها بشأن طلب عضوية الاتحاد الأوروبي المقدم من البوسنة والهرسك، والذي حددت فيه المفوضية ١٤ من الأولويات الرئيسية التي يتعين أن تفي بها السلطات في سياق العملية الرامية إلى فتح المفاوضات بشأن الانضمام، من المفترض أن يكون قد حفّز الزعماء السياسيين على نبذ خلافاتهم وبدء التحرك في إجراء إصلاحات أساسية. وبدلا من ذلك، فإن اتفاقاً أبرم في آب/أغسطس بشأن المبادئ التي تحكم تشكيل السلطات ووقع عليه زعماء الأحزاب السياسية الثلاثة السالفة الذكر انتهت صلاحيته في أيلول/سبتمبر دون أن تتمخض عنه أي نتائج، وهو ما أدى إلى مزيد من الاضطرابات والتهديدات، خاصة من الاتحاد الصربي للديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين، بالانسحاب من الاتفاقات السارية والتراجع عن الإصلاحات السابقة، وهي تهديدات، لو تُقّدت، من شأنها أن تشكّل نشاطا واضحا يهدف إلى تقويض سيادة الدولة ومؤسساتها الرئيسية التي أنيطت بها ممارسة المسؤوليات الدستورية للبوسنة والهرسك. وأدى ذلك أيضا إلى تراجع كبير

فيما يتعلق بوفاء سلطات البوسنة والهرسك بالتزاماتها بمقتضى الأهداف الخمسة والشرطين الاثنى التي يجب استيفائها قبل إغلاق مكتب الممثل السامي.

وفي أيلول/سبتمبر، هدّد زعيم الاتحاد الصربي للديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين وعضو هيئة رئاسة البوسنة والهرسك، ميلوراد دوديك، بانسحاب جمهورية صربسكا من الاتفاقات المتعلقة بالإحالات القانونية للاختصاصات من الكيانين إلى الدولة والتي وقّع عليها الكيانان قبل إنشاء القوات المسلحة الوحيدة في البوسنة والهرسك، والمجلس الأعلى للقضاة والمدّعين العامين الوحيد في البوسنة والهرسك، وهيئة الضرائب غير المباشرة للبوسنة والهرسك، مُدّعياً كذلك أن مؤسسات أخرى، منها محكمة البوسنة والهرسك ومكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك ووكالة الدولة للتحقيق والحماية في البوسنة والهرسك، أُنشئت في انتهاك لدستور البوسنة والهرسك، دون موافقة جمهورية صربسكا على ذلك، وينبغي بالتالي اعتبارها مجرد مؤسسات مؤقتة وليست دائمة. وحذّر دوديك من أن جميع القوانين والقرارات التي تُسنّ "بضغط من الممثل السامي"، وحتى تلك المعتمدة في برلمان البوسنة والهرسك، يمكن اعتبارها باطلة، وأعلن أن الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا ستعقد دورة في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر للنظر في هذه المقترحات.

وعلاوة على ذلك، اعتمد حزب العمل الديمقراطي، في أيلول/سبتمبر، إعلاناً المتعلق ببرامج الحزب حدّد فيه - وليس للمرة الأولى - هدفه الطويل الأجل المتمثل في إقرار دستور يعرّف البوسنة والهرسك بأنها "جمهورية البوسنة والهرسك"، تتمتع بثلاثة مستويات من السلطة: مستوى الدولة والمستوى الإقليمي والمستوى المحلي. ولم يكن إعلان حزب العمل الديمقراطي مفيداً في شيء، إذ تولّدت عنه تصريحات مثيرة للانقسام في البوسنة والهرسك.

وفي أعقاب صدور إعلان حزب العمل الديمقراطي، اجتمع زعيم الاتحاد الصربي للديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين، دوديك، وممثلون آخرون لجمهورية صربسكا مع رئيس صربيا، ألكسندر فوتشيتش، في بلغراد، حيث قيل إن دوديك حدّر من مغبة نشوب نزاع وطلب تدخل صربيا في البوسنة والهرسك<sup>(أ)</sup>. ويجدر التنويه بالسيد فوتشيتش لتصريحاته المهدّئة للنفوس، التي حث فيها قادة جمهورية صربسكا على التحلي بضبط النفس ودعم السلام والاستقرار، وكرّر تأكيد دعم صربيا للبوسنة والهرسك كدولة واحدة تضم "كيانين - جمهورية صربسكا والاتحاد - بكل ما لهما من سلطات واتفاق الشعوب المؤسّسة الثلاثة، الصرب والكروات والبوشناق"<sup>(ب)</sup>.

ويكشف الوضع السياسي الراهن مرة أخرى عن الاختلال الوظيفي على مستوى الدولة القائم منذ فترة طويلة والذي تحركه دوافع سياسية، وهو ما يُعزى في جانب كبير منه إلى تباين وجهات النظر والسياسات السالفة الذكر. فتلك المسائل يجب التصدي لها على الوجه السليم دون مزيد من التأخير. وإلا، فإن البوسنة والهرسك تواجه خطر الإخفاق في مساعيها الرامية إلى إجراء الإصلاحات اللازمة والتقدم نحو اندماجها مع الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي. وعلاوةً على ذلك، فإن أوجه القصور الشديد التي يعاني منها البلد في مواجهة التحديات المعاصرة، بما في ذلك إدارة الهجرة غير النظامية ومكافحة الجريمة المنظمة والفساد، ستظل قائمة دون أن يتم التصدي لها.

وأود بما لا بد فيه أن ألفت انتباهكم من جديد إلى الخطابات المتكررة المزعجة للاستقرار التي تصدر عن العديد من الممثلين السياسيين في البوسنة والهرسك، من بينها التصريحات التي يتماهى السيد دوديك في إصدارها والتكهن فيها بحل البوسنة والهرسك<sup>(ج)</sup> والدعوة إلى انفصال جمهورية صربسكا<sup>(د)</sup> والتوحيد مع صربيا<sup>(هـ)</sup>.

وفي هذا السياق، وفي إطار السلطة المخوّلة لي بموجب المرفق ١٠ للاتفاق الإطاري العام، أؤكد مجدداً أن الكيانين لا يحقّ لهما الانفصال عن البوسنة والهرسك، وأن الاتفاق يكفل سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية وينص على أن تكون مكوّنة من كيانين هما جمهورية صربسكا والاتحاد.

ويبدو أن النخبة السياسية في البوسنة والهرسك، وبعد مرور حوالي ٢٥ عاماً منذ التوقيع على الاتفاق الإطاري العام، لم تتخلّ بعد عن أهدافها الطويلة الأجل، على نحو ما شُوهد في زمن الحرب. وبالنسبة للأحزاب الصربية، فإن هذا الوضع يعني تحقيق استقلال جمهورية صربسكا؛ وبالنسبة للأحزاب الكرواتية، يعني إعادة تنظيم إقليمي - إداري لإنشاء كيان كرواتي ثالث؛ أما بالنسبة لبعض أحزاب البوشناق، فذلك يعني أن تكون جمهورية البوسنة والهرسك خالية من الكيانات.

ولقد آن الأوان لأن تفي السلطات في البوسنة والهرسك بالتزاماتها بصون السلام والاستقرار والسير قدماً بالبلد نحو تحقيق هدفه المعلن المتمثل في الاندماج مع الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي والوفاء بجميع ما في هذا الصدد من التزامات. وأحث القادة السياسيين على مواصلة الحوار المفتوح والبناء بهدف تشكيل السلطات على جميع المستويات دون مزيد من التأخير. فمواطنو هذا البلد يستحقون ما هو أفضل مما هو قائم، ومن أجلهم، يتعين أن يطالب المجتمع الدولي بذلك بإصرار.

(أ) "لقد طلبنا من صربيا أن تساعدنا كلما دعت الضرورة في تعزيز وتدريب قواتنا الأمنية، لأننا نعتقد أن علينا ألا نكون سُدّج. فهذا هو الهدف الدائم [لحزب العمل الديمقراطي]: ألا يكون في [البوسنة والهرسك] لا صرب ولا [جمهورية صربسكا]. فأصحابه يريدون أن تكون [البوسنة والهرسك] ملكاً لهم. وفي كل وقت كنا فيه سُدّج ولم نعتد على دولنا، اعترضتنا المعاناة وتعرّضنا للقتل. وعلينا ألا نسمح بذلك في هذه الأوقات ... وقد كان من المهم لنا أن نبليغ الرئيس فوتشيتش بأن القلق يساورنا بشأن أمننا، وبأن هذا إعلان بنطوي على نوايا خطيرة، وأن هذا الموقف يجسّد تصميمنا دائماً من البوشناق على إنهاء وجود الصرب في [البوسنة والهرسك]. ولكننا أردنا أيضاً أن نبدي عزمنا على الدفاع عن أنفسنا، وأن نقول إن [جمهورية صربسكا] لديها قدرات، وأننا نلتمس الدعم من صربيا في كل شيء". بيان صادر عن عضو هيئة رئاسة البوسنة والهرسك/رئيس تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين، ميلوراد دوديك، بلغراد، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

(ب) "إن أي نزاع من شأنه أن يؤدي إلى الانهيار الاقتصادي وزوالنا الاقتصادي جميعاً. ومن شأنه أن يكون نهاية مستقبل جيد لنا جميعاً. وهذه الأسباب، فإن من المهم أن نحبب جميع الأطراف الفاعلة أن تعمل على تخفيف حدة التوتر واحترام اتفاق دايتون للسلام. فالموقف السياسي لجمهورية صربيا هو أن نحترم وجود دولة واحدة - البوسنة والهرسك وكيانين - [جمهورية صربسكا] والاتحاد - بجميع ما لهما من سلطات، واتفاق الشعوب المؤسّسة الثلاثة - الصرب والكروات والبوشناق. وموقف جمهورية صربيا يقوم على مبادئ؛ وهو موقف لم يتغير وغير قابل للتغيير". بيان صادر عن رئيس صربيا، ألكسندر فوتشيتش، بلغراد، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

(ج) "إنني لا أؤمن بالبوسنة والهرسك، ولا بمفهوم تشكيلها، ولا أؤمن بمستقبلها وليس لأحد هنا خطة ثورية لإزالتها، ولكن ما أن ينشأ وجه خلاف، سواء أكان بشأن مسألة منظمة حلف شمال الأطلسي أو ما شابه ذلك، فإننا ستنتلش من تلقاء نفسها". بيان صادر عن السيد دوديك، شرق سرايفو، ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

(د) "إذا كان يُسمح [لحزب العمل الديمقراطي، البوشناق] بفعل من قبيل [مسألة إعلان برنامج حزب العمل الديمقراطي]، فإن من الطبيعي تماماً في رأينا أن يُسمح لنا بالتعامل مع مسألة تقرير المصير حتى الانفصال". بيان صادر عن السيد دوديك، بلغراد، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

(هـ) "إذا كان هناك من يعتقد أن جمهورية صربسكا ينبغي ألا تكون في الوجود، فإن من المنطقي تماماً أن تلتمس [جمهورية صربسكا] طريقها بنفسها. ولن يتسنى ذلك إلا بإعلان الاستقلال والتوحد مع صربيا". بيان صادر عن السيد دوديك، في مقابلة له مع قناة Prva التلفزيونية، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

## أولا - مقدمة

١ - هذا هو تقريرَي الدُوري الثاني والعشرون المُقدّم منذ أن تولّى مُنصب الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك في عام ٢٠٠٩. ويتضمن سرداً للتقدم المحرز في سبيل تحقيق الأهداف الواردة في التقارير السابقة، ومعلومات عن التطورات المستجدة على أرض الواقع، واستشهادات ذات صلة بالموضوع، وتقييماً محايداً أجرته مدى تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام في المجالات الرئيسية التي تندرج ضمن الولاية المنوطة بي. ولقد ركّزت على معالجة تلك المجالات بما يتماشى مع مسؤوليتي المتمثلة في دعم الجوانب المدنية للاتفاق الإطاري العام. ولذلك، واصلتُ تشجيع سلطات البوسنة والهرسك على التقدم نحو تحقيق الأهداف الخمسة والشرطين اللّازمين لإغلاق مكتب الممثل السامي، الأمر الذي يفترض مسبقاً الامتثال الكامل لأحكام الاتفاق. ومن الضروري الإصرار على أن يظل اهتمام السلطات منصّباً على الامتثال الكامل، وإلا فإن ذلك ينطوي على خطر التشجيع على المزيد من التراجع عن الإصلاحات التي أُجريت لتنفيذ الاتفاق.

٢ - وما زلتُ أركّز على الوفاء بولائتي وفقاً للمرفق ١٠ للاتفاق الإطاري العام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع. ويؤيد مكتبي أيضاً بشكل تام طموحات البوسنة والهرسك المتعلقة بالاندماج مع الاتحاد الأوروبي، كما يتضح من القرارات التي اتخذتها مؤسسات البوسنة والهرسك.

## ثانياً - آخر المستجدات السياسية

### ألف - المناخ السياسي العام

٣ - ظلت الأحزاب الرئيسية الفائزة في الانتخابات العامة التي جرت في البوسنة والهرسك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أي حزب العمل الديمقراطي الذي أغلبيته أعضائه من البوشناق، والاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك، والاتحاد الصربي للديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين، تسعى منذ آذار/مارس ٢٠١٩ إلى إبرام اتفاق بشأن تشكيل السلطات على مستوى الدولة، حيث اتفقت مرتين على وضع مجموعة من المبادئ الحاكمة، بل اتفقت على توزيع الولايات ضمن مجلس وزراء البوسنة والهرسك، ولكن بدون أي نتائج تُذكر. والعقبة الكأداء التي ما زالت تعترض ذلك هي الخلاف بشأن تقديم البوسنة والهرسك برنامجها الوطني السنوي الأول إلى منظمة حلف شمال الأطلسي في إطار خطة العمل المتعلقة بعضوية البلد في الحلف، التي يصر حزب العمل الديمقراطي، إلى جانب عضو هيئة الرئاسة الكرواتية للبوسنة والهرسك، زيلكو كومسييتش عن الجبهة الديمقراطية، على جعلها شرطاً مسبقاً لتشكيل السلطات، ويرفضها الاتحاد الصربي للديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين رفضاً قاطعاً، مستشهداً بالحياد العسكري المعلن لجمهورية صربسكا، دون مراعاة لقانون الدفاع في البوسنة والهرسك والقرارات المتخذة سابقاً على مستوى الدولة وما زالت سارية بشأن مسار العضوية في الناتو بالنسبة للبوسنة والهرسك.

٤ - وفي أواخر أيلول/سبتمبر، وفي ظل عدم الاتفاق على البرنامج الوطني السنوي، أعلن زعيم الاتحاد الصربي للديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين، ميلوراد دوديك، أنه إذا ما استمرت المطالبة بجعل

البرنامج شرطاً مسبقاً لتشكيل السلطات على مستوى الدولة، فإنه سي طرح شرطاً جديداً هو إقالة القضاة الدوليين من المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك<sup>(١)</sup>.

٥ - وقد تضرّر برلمان البوسنة والهرسك من ذلك أيضاً، نظراً لأن الاتحاد الصربي للديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين أعاق عقد دوراته وإنشاء لجانه، وهيئاته العاملة، وتعهّد بالاستمرار في ذلك إلى أن يتم تعيين الرئيس المعين لمجلس الوزراء من صفوف الاتحاد الصربي.

٦ - ومن الناحية النظرية، يشكّل أيضاً حزب الجبهة الديمقراطية ذو التوجه الوطني الموجود ضمن الاتحاد وحزب الاتحاد من أجل مستقبل أفضل للبوسنة والهرسك المكون أساساً من البوشناق جزءاً من التحالف على مستوى الدولة، ولكنهما تعرضا حتى الآن للتهميش والأحزاب الرئيسية متمادية في التصادم.

٧ - وعلى مستوى الاتحاد، يحتفظ حزب العمل الديمقراطي والاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك بتحالفهما الطويل الأمد، الذي انضم إليه كل من الجبهة الديمقراطية والاتحاد من أجل مستقبل أفضل للبوسنة والهرسك، رغم أن هذا التحالف لم يتخذ بعد أي خطوات نحو تعيين حكومة اتحادية جديدة بسبب استمرار الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك في المطالبة بتعديل قانون الانتخابات في البوسنة والهرسك، لكي يشمل، على ما يبدو، تعديلات لتسوية ما يرى الحزب أنه مسألة "التمثيل الشرعي للشعوب المؤسّسة"، وذلك قبل تعيين حكومة اتحادية جديدة، وهو شرط يرفضه حزب العمل الديمقراطي. وعلى غير مستوى الدولة، لم يُبدل جهد واضح يُذكر في سبيل تسوية المأزق وصلت إليه الأمور على مستوى الاتحاد.

٨ - وعلى مستوى الكانتونات، فإن التحالفان هما حزب العمل الديمقراطي أو الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك في أغلبية الكانتونات (٦ من أصل ١٠ كانتونات). وفي سراييفو، تقود الأحزاب السياسية ذات التوجه الوطني الائتلاف الحاكم، بدون حزب العمل الديمقراطي. وفي كانتون أونا - سانا، يقود حزب النشاط الديمقراطي الائتلاف الحاكم، الذي استُبعد حزب العمل الديمقراطي منه أيضاً. ولا يزال كانتونان، هما كانتون الهرسك - نيريتفا والكانتون ١٠، بدون حكومة رغم أن الأغلبية التشريعية فيهما ماثلة لما كانت عليه في الولايات السابقة.

٩ - وقد شهد أقدم حزب في الاتحاد هو الحزب الديمقراطي الاجتماعي ذو التوجه الوطني، انشقاقات كبيرة على جميع المستويات، تُعزى في جزء منها إلى خلافات داخلية بشأن مسألة المشاركة في الحكم مع حزب العمل الديمقراطي. وكان ذلك أحد العوامل التي دفعت إلى تشكيل حزب جديد هو حزب الديمقراطيين الاجتماعيين للبوسنة والهرسك الذي انطلق رسمياً في أيلول/سبتمبر. وبسبب الانشقاقات التي انضم أصحابها إلى صفوف الحزب الجديد، فقد الحزب الديمقراطي الاجتماعي خمسة مقاعد في مجلس النواب الاتحادي حيث انخفضت مقاعده من ١٦ إلى ١١ مقعداً، ومقعداً واحداً في مجلس شعوب

(١) "يُحتمل أن أطلب في هذه الأيام ألا نشكّل أي سلطات حتى يغادر القضاة الأجانب المحكمة الدستورية. والآن، سنبدأ، كما فعل آخرون، [بفرض] شرط على تشكيل الحكومة. وإذن، الآن سأتوجه إلى سراييفو وفيها سأتكلم وأقول إن تطرّقنا إلى مسألة تشكيل السلطات متوقف على مغادرة القضاة المحكمة الدستورية". بيان صادر عن السيد ميلوراد دوديك، في مقابلة مع قناة ATV التلفزيونية، ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

الاتحاد حيث انخفضت مقاعده هناك من ثمانية إلى سبعة مقاعد، ومقعدا واحدا في مجلس نواب البوسنة والهرسك حيث انخفضت مقاعده فيه من خمسة إلى أربعة مقاعد.

١٠ - وفي جمهورية صربسكا، ما زال الاتحاد الصربي للديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين، الذي يحظى بأكبر دعم من النخبين في ذلك الكيان إلى حد الآن، يحتفظ بائتلاف حاكم مع شريكين سابقين، هما التحالف الشعبي الديمقراطي والحزب الاشتراكي لجمهورية صربسكا، انضمت إليه الحركة الشعبية الديمقراطية وحزب صربسكا المتحدة والتحالف الديمقراطي المشكّل حديثاً، ويسيطر على أغلبية مطلقة في الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا. وأحزاب المعارضة هي الحزب التقدمي الديمقراطي والحزب الديمقراطي الصربي وائتلاف "جميعاً من أجل البوسنة والهرسك" المؤلّف من الأحزاب الموجودة ضمن الاتحاد، وهي حزب العمل الديمقراطي وحزب "من أجل البوسنة والهرسك" والحزب الوطني البوسني.

١١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، تابع المجتمع الدولي التغييرات المقترحة إدخالها على قانون الشرطة والشؤون الداخلية في جمهورية صربسكا الذي كان سينص، ضمن أمور أخرى، على إنشاء قوات شرطة احتياطية في جمهورية صربسكا. وفي حزيران/يونيه، وبضغط دولي، سحبت وزارة الداخلية في جمهورية صربسكا التعديلات المذكورة. غير أن جمهورية صربسكا استحدثت في وقت لاحق، من خلال إعادة تنظيم وزارة الداخلية، قوات الدرك في جمهورية صربسكا، وهي تسمية ومفهوم يشيران بصفة أعم إلى عناصر الجيش المكلفة بإنفاذ القانون المدني، وهو تطور يستلزم مزيداً من التمحيص.

١٢ - وانتهى في أيلول/سبتمبر سريان اتفاق بشأن المبادئ التي تحكم تشكيل السلطات على مستوى الدولة كان زعماء حزب العمل الديمقراطي والاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك والاتحاد الصربي للديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين قد وقّعوا عليه في آب/أغسطس، وذلك دون أن تتمخض عنه أي نتائج. ومع ظهور بوادر انهيار الاتفاق، هدّد رئيس الاتحاد الصربي للديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين وعضو هيئة رئاسة البوسنة والهرسك، دوديك، بانسحاب جمهورية صربسكا من الانفاقات المتعلقة بالإحالات القانونية للاختصاصات من الكيانين إلى الدولة والتي وقّع عليها الكيانان قبل إنشاء القوات المسلحة الوحيدة في البوسنة والهرسك، والمجلس الأعلى للقضاة والمدّعين العامين الوحيد في البوسنة والهرسك، وهيئة الضرائب غير المباشرة للبوسنة والهرسك.

١٣ - وردا على ذلك، أصدر المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام، بدون الاتحاد الروسي، بيانا شجّع فيه الحوار السياسي صوب تشكيل السلطات على جميع المستويات وتيسير إدخال إصلاحات غير مشروطة اتساقاً مع الأهداف والالتزامات السياسية القائمة. ودعا المجلس التوجيهي أيضاً الزعماء السياسيين إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات من شأنها أن تقوّض حسن سير مؤسسات الدولة أو تُضعفه أو تتبّطه. وأعاد المجلس التوجيهي تأكيد موقفه بأن على الكيانين والمؤسسات التقيد بالتشريعات السارية والترتيبات الملزمة قانوناً، مشيراً إلى أن تلك الإصلاحات، بما فيها إصلاح قطاع الدفاع وإنشاء نظام وحيد للمجلس العالي للقضاء والادعاء على مستوى الدولة والضرائب غير المباشرة على مستوى الدولة، سُنّت بدعم كامل من برلمان الكيان والبرلمان على مستوى الدولة. ودعا المجلس التوجيهي الأطراف إلى احترام دستور البوسنة والهرسك، والتشريعات القائمة، وسلامة المؤسسات على مستوى الدولة.



١٤ - وفي وقت لاحق، دعا السيد دوديك إلى إجراء مفاوضات مع الاتحاد للقيام على نحو مشترك بالانسحاب من الاتفاقات المتعلقة بالإحالات، وادعى أن مؤسسات أخرى، منها محكمة البوسنة والهرسك ومكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك ووكالة الدولة للتحقيق والحماية في البوسنة والهرسك، أنشئت في انتهاك لدستور البوسنة والهرسك، بدون موافقة جمهورية صربسكا على ذلك، وينبغي بالتالي اعتبارها مجرد مؤسسات مؤقتة وليست دائمة. وحذر السيد دوديك من مغبة أن يقوم الاتحاد برفض إمكانية عقد المباحثات، لأن ذلك سيدفع المجلس الرئيسي للاتحاد الصربي للديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين إلى المطالبة بإعلان بطلان جميع القوانين والقرارات التي تُسن "بضغط من الممثل السامي"، وحتى تلك المعتمدة في برلمان البوسنة والهرسك.

١٥ - وفي أيلول/سبتمبر، اعتمد حزب العمل الديمقراطي إعلانته المتعلق ببرامج الحزب حدّد فيه - وليس للمرة الأولى - هدفه الطويل الأجل المتمثل في إقرار دستور يعرّف البوسنة والهرسك بأنها "جمهورية البوسنة والهرسك"، تتمتع بثلاثة مستويات من السلطة: مستوى الدولة والمستوى الإقليمي والمستوى المحلي. ومع أن الحزب حدد ذلك هدفاً يتعين تحقيقه عبر العمليات السياسية والدستورية، فإن من غير المفيد، كما ذكر في تصريح في ذلك الوقت، أن يطرح الحزب هذا المفهوم، مع علمه بأنه سيثير ردود فعل سلبية وتوترات إضافية.

١٦ - وقد أقر الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك، في مؤتمره الحزبي الذي عُقد في نيسان/أبريل، قبل الفترة المشمولة بهذا التقرير بقليل، إعلاناً ينطوي على مشكلة مماثلة دعا فيه إلى "إعادة تنظيم إداري" للبوسنة والهرسك بثلاث طبقات من السلطة، تكون للطبقة الوسطى منها "ثلاث وحدات إدارية كحد أدنى"، وهو تلميح إلى المطالب الكرواتية الطويلة الأمد بإنشاء كيان عرقي ثالث. وبعد أسبوع من ذلك التاريخ، أقرّ المجلس الرئيسي للجمعية الوطنية الكرواتية - وهي هيئة جامعة للأحزاب السياسية الكرواتية يهيمن عليها الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك - استنتاجاً يدعو إلى "إعادة التنظيم الإقليمي - الإداري" للبوسنة والهرسك.

١٧ - وما زالت البوسنة والهرسك تواجه صعوبة في التصدي لتدفق المهاجرين إلى البلد العابرين منها إلى بلدان الاتحاد الأوروبي، وقد بدأ يشتد في الآونة الأخيرة. فسلطات البوسنة والهرسك غير مهيّئة جيداً لذلك، حيث إنها تفتقر على نطاق البلد ككل إلى خطة استراتيجية فعالة لمواجهة هذه الأزمة. ولا يزال هذا العجز يرهق موارد البلد ويثير التوترات في أوساط المجتمعات المحلية حيث يقيم المهاجرون مؤقتاً. ويجدر بالإشارة أن جميع المهاجرين يقيمون حالياً في الاتحاد، لأن سلطات جمهورية صربسكا أعلنت مراراً أنها لن تسمح بإقامة المهاجرين في أراضيها. وبما أن المهاجرين يحاولون السفر انطلاقاً من صربيا والجبل الأسود مروراً بالبوسنة والهرسك إلى كرواتيا، وهي دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، فقد وردت تقارير تفيد بأن الشرطة الكرواتية كثيراً ما تدخل البوسنة والهرسك لرد المهاجرين إلى البلد.

١٨ - وقدم مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في تقريره النهائي عن الانتخابات العامة التي أُجريت في البوسنة والهرسك في عام ٢٠١٨، عدة توصيات هامة لتحسين نزاهة العملية الانتخابية في البوسنة والهرسك. وقد سبق أن قُدم العديد من هذه التوصيات بعد دورات الانتخابات السابقة، لكنها لم تُنفذ بعد. ولا بد أن تحسم السلطات في تلك القضايا قبل الانتخابات المقبلة بفترة طويلة، والتي من المتوقع إجراؤها على المستوى المحلي في تشرين الأول/

أكتوبر ٢٠٢٠. وما زال انعدام ثقة السكان في نزاهة العملية الانتخابية ينال من سلطة الهيكل الإدارية على جميع المستويات في البوسنة والهرسك.

١٩ - وما زال عدم الالتزام بسيادة القانون في جميع أنحاء البوسنة والهرسك يمثل مشكلة أساسية. فالسلطات تواصل على جميع المستويات تجاهل أو رفض القرارات الملزمة الصادرة عن القضاء. ولم تبذل الأحزاب الموجودة ضمن الاتحاد أي جهد لحل الإشكالات الناجمة عن قرار المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك في "قضية ليوبيتش" أو عن قرار المحكمة بشأن النظام الانتخابي لمدينة موستار، ونتيجة لذلك لم تجر الانتخابات المحلية في موستار منذ عام ٢٠٠٨. وما زالت جمهورية صربسكا ترفض التقيّد بالأحكام الصادرة عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك ومحكمة الدولة للبوسنة والهرسك بشأن تسجيل الممتلكات الدفاعية وبالقرارات الصادرة عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك بشأن إجازة "يوم جمهورية صربسكا" في ٩ كانون الثاني/يناير. وفي حين لا أحد ينازع جمهورية صربسكا في أن يكون لها يوم احتفالي، فإن تنظيمه يجب أن يكون متوافقاً مع الإطار القانوني ومحترماً لسيادة القانون.

٢٠ - وقررت المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، في جلستها العامة المعقودة في ٥ تموز/يوليه، إنهاء الإجراءات القضائية في "قضية كريستو"، نتيجةً للرسالة الصادرة في ٢٣ أيار/مايو عن رئاسة مجلس النواب في البوسنة والهرسك، بورجانا كريستو (عن حزب الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك) والتي سحبت فيها طلبها من المحكمة. وكما سبقت الإشارة، فبعد إصدار المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك قرارها في "قضية ليوبيتش" وعدم قيام برلمان البوسنة والهرسك بتعديل قانون الانتخابات للبوسنة والهرسك في البلد تمثلياً مع الإطار الدستوري القائم، أقام الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك، عن طريق كريستو، دعوى لمراجعة مدى دستورية أحكام دستور الاتحاد بشأن ما يسمى "القاعدة ١-١-١". وفي ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، قدمت كريستو طلباً لمراجعة مدى دستورية عناصر المادة الرابعة من دستور الاتحاد التي تنص على أنه، في مجلس شعوب الاتحاد، يكون هناك على الأقل شخص واحد من البوشناق وواحد من الكروات وواحد من الصرب من كل كانتون لديه مندوب واحد على الأقل في الهيئة التشريعية. وفي ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٨، دعت المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك الممثل السامي إلى تقديم ملاحظات خطية في ما يتعلق بالطلب المدرج في القضية بصفته صديقاً للمحكمة. ومنذ ذلك التاريخ، أرجأت المحكمة مداولاتها. وفي الوقت نفسه، عوضت اللجنة المركزية للانتخابات في البوسنة والهرسك عن عدم تصرّف البرلمان فسنت القواعد اللازمة ليصبح إنشاء مجلس شعوب الاتحاد ممكناً مع احترام الشرط الدستوري المتعلق بما يسمى "القاعدة ١-١-١".

٢١ - وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قراراً في قضية "أورلوفيتش وآخرون ضد البوسنة والهرسك" المتعلقة بتشريد الكنيسة الأرثوذكسية الصربية بطريقة غير قانونية في عام ١٩٩٨ على أرض خاصة تابعة لأسرة أورلوفيتش في قرية كونيغفيتش بوليه، القرية من بلدية براتونكا، في جمهورية صربسكا. وقد أمرت المحكمة في حكمها بإزالة الكنيسة في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ دخول قرارها حيز النفاذ ودفع تعويض نقدي للمدعين. ومُنحت الأطراف مهلة ثلاثة أشهر لتقديم طلب إحالة القضية إلى الدائرة الكبرى التابعة للمحكمة، وبعد ذلك يصبح القرار نهائياً. وقد لقي الحكم عموماً ترحيباً من الجمهور في البوسنة والهرسك، لأنه ينهي قضية ظلت قائمة منذ عام ٢٠٠٢ وتعميق العلاقات بين مختلف الطوائف في المناطق المجاورة. ومع ذلك فإن القرار، بمجرد أن يصبح نهائياً، رغم أن تنفيذ نقل الكنيسة المادي سيكون صعباً، ستيح فرصة للسلطات للبرهنة على تقيّدتها بقرارات

المحكمة وعكس مسار السجل السلبي المتعلق بالامتنال في هذا الصدد حتى الآن. ومما يبعث على التفاؤل هو أن زعيم الاتحاد الصربي للديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين، دوديك، أبدى تأييده لتنفيذ القرار<sup>(٢)</sup>.

٢٢ - ومن المجالات الأخرى المحددة الأخرى التي أوصلت حث السلطات المحلية على احترام سيادة القانون فيها الالتزام الذي لم تف به بعد عدة كانتونات في الاتحاد، من ضمنها كانتون الهرسك - نريثفا، والقاضي بتعديل دساتيرها لمواءمتها مع دستور الاتحاد وضمان المساواة الكاملة للصرب باعتبارهم أحد الشعوب المؤسسة للاتحاد. وفي أيار/مايو ٢٠١٨، أصدرت المحكمة الدستورية الاتحادية قراراً جديداً يلزم ثلاثة كانتونات بتعديل دساتيرها وفقاً لذلك، وهو ما لم يفعله أي منها حتى الآن.

٢٣ - وبالإضافة إلى مسألة قرارات المحاكم التي لم تنفذ، تواجه البوسنة والهرسك أيضاً مشكلة تتعلق بخيبة أمل موهلة لدى عامة الناس في عجز نظام العدالة الجنائية الظاهر عن التصدي للفساد ومواجهة الجريمة المنظمة. وقد انعكس هذا في حالتين، إحداهما في بانيا لوكا والأخرى في سرايفو، لشابين قُتلا في ظروف مريبة، يزعم النشطاء أن السلطات تسترّت عليها. وتمثل هاتان الحالتان دليلاً على خيبة الأمل العميقة التي تساور العديد من المواطنين في حالة سيادة القانون في جميع أنحاء البوسنة والهرسك، وهي من العوامل الكامنة وراء نزوح الشباب أساساً بأعداد متزايدة من البلد، وهو اتجاه مأساوي سيجعل البوسنة والهرسك، في حالة استمراره، بلداً شائخاً وخالياً من السكان.

## باء - القرارات التي اتخذها الممثل السامي خلال الفترة المشمولة بالتقرير

٢٤ - على الرغم من التحديات المتكررة التي واجهت سيادة القانون والاتفاق الإطاري العام خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الامتناع عن استخدام سلطاتي التنفيذية وفقاً لسياسة المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام، التي تؤكد على "تولي السلطات المحلية زمام الأمور" بدلاً من اتخاذ القرارات على الصعيد الدولي.

## جيم - خمسة أهداف وشرطان لإغلاق مكتب الممثل السامي

### ١ - التقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف المنشودة

٢٥ - يواصل مكنتي حث سلطات البوسنة والهرسك على جميع المستويات على العمل من أجل التنفيذ الكامل للأهداف الخمسة الطويلة الأجل والشرطين التي وضعها المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام في عام ٢٠٠٨ كخطوات أساسية نحو الانتقال إلى غلق مكتب الممثل السامي. ومن المهم الإشارة إلى أن المتطلبات التي حددها المجلس التوجيهي في خطة العمل تلك هي أن تقوم سلطات البوسنة والهرسك بالإنجاز، وليس المجتمع الدولي. وكان القصد من وضع المجلس التوجيهي لخطة العمل تلك هو أن تتولى السلطات والمؤسسات المحلية المسؤولية الكاملة وتثبت مصداقيتها. ومن دواعي الأسف أن الإجراءات التي اتخذتها السلطات تجعل من الواضح جداً أنها ليست ملتزمة التزاماً جاداً بتنفيذ الخطة.

(٢) "أنا أؤيد الاتفاق عملياً فيما يتعلق بكيفية نقل الكنيسة. فقد أعربت عن تأييدي لذلك منذ خمس سنوات. وأفضل ذلك الموقف وأعتقد أن هذه القصة ينبغي أن تنتهي". بيان صادر عن السيد دوديك، في مقابلة له مع قناة FTV التلفزيونية، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

ونتيجة لذلك، ومع بعض الاستثناءات القليلة، هناك ركود طويل الأمد، بل وحتى أوجه تراجع، في العديد من المجالات التي تشملها خطة العمل تلك - ومجالات أخرى لا تدخل في نطاقها.

## ٢ - ممتلكات الدولة والممتلكات الدفاعية

٢٦ - لا يوجد تقدم يبلغ عنه فيما يتعلق بتحقيق الهدف الأول، وهو إيجاد حل مقبول ومستدام لمسألة تقسيم الممتلكات بين الدولة ومستويات الحكم الأخرى.

٢٧ - وفيما يخص الهدف الثاني، وهو إيجاد حل مقبول ومستدام لمسألة الممتلكات الدفاعية، تم حتى الآن تسجيل حوالي ٣٠ موقعا دفاعيا محتملا في الاتحاد في ملكية دولة البوسنة والهرسك، فيما يوجد عدد قليل من المواقع لا تزال لم تسجل بعد. وكما سبقت الإفادة بذلك، لا يزال تسجيل جميع المواقع الدفاعية العشرين المحتملة في جمهورية صربسكا معطلا تماما.

٢٨ - وعلى مدى عدة سنوات، ما فتئت جمهورية صربسكا تتجاهل علنا وبانتظام قرارات نهائية وملزمة للمحاكم، ولا سيما قرارات المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك ومحكمة الدولة في البوسنة والهرسك. وبدلا من الامتثال لطلبات تسجيل الممتلكات الدفاعية المحتملة، التي تستند إلى أحكام دستور البوسنة والهرسك حسب تفسيرها في عدة قرارات نهائية وملزمة للمحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، واتفاق الخلافة، وتشريعات الدولة ذات الصلة والقرارات النهائية والملزمة لمحاكم أخرى، لا تزال جمهورية صربسكا تنكر ليس فقط حقوق الملكية على مستوى الدولة إزاء ممتلكات الدولة والممتلكات الدفاعية، بل حتى الأهلية القانونية للبوسنة والهرسك لتكون صاحبة حقوق الملكية هذه.

٢٩ - ولا يمثل الإنكار المستمر للسلطات المختصة لجمهورية صربسكا وكبار مسؤوليها عدم احترام لصلاحيات قرارات المؤسسات القضائية على مستوى الدولة وتحديا سافرا لانطباقها فحسب؛ بل هو في الواقع عنصر أساسي من سياسة جمهورية صربسكا المتبعة منذ زمن طويل والمتمثلة في الانسحاب من النظام القضائي للبوسنة والهرسك عندما يناسب ذلك الأهداف السياسية لقيادة الكيان. وهذا ليس مجرد منازعة تقنية؛ بل هو الوسيلة لتعزيز سياسات جمهورية صربسكا التي تركز على التحديات المنهجية لسيادة الدولة ونظامها الدستوري وسيادة القانون. وتستند هذه السياسات إلى تفسير سيء للكيان لأحكام الاتفاق الإطاري العام المتعلقة بتعريف دولة البوسنة والهرسك أو الطابع الدستوري والقانوني لدولة البوسنة والهرسك والكيانين.

٣٠ - وما فتئ المسؤولون في جمهورية صربسكا ينشرون منذ مدة الادعاء غير الصحيح بأن البوسنة والهرسك هي "اتحاد دولتين" أنشئ في عام ١٩٩٥ من قبل "دولتين" كانتا موجودتين مسبقا. ومن الأمثلة الأخيرة على ذلك قرار الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا المعنون "قرار بشأن حماية النظام الدستوري وإعلان الحياد العسكري لجمهورية صربسكا"، الذي اتخذ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، والذي أكدت فيه أن النظام الدستوري للبوسنة والهرسك على النحو المبين في المرفق ٤ للاتفاق الإطاري العام أنشأه الكيانان ولا يمكن تغييره إلا بموافقتهم. وفي القرار، حاولت أيضا استخدام الأحكام المتعلقة بأراضي الكيانين في إطار الاتفاق لمنع تسجيل ممتلكات الدولة والممتلكات الدفاعية في أراضي جمهورية صربسكا باسم دولة البوسنة والهرسك، بدعوى أن هذا التسجيل سيمثل "انتهاكا للنظام الدستوري والقانون الدولي ولن يكون له أي أثر قانوني". ويستند هذا التعليل إلى الافتراض الخاطئ بأن أي تسجيل للممتلكات باسم دولة البوسنة والهرسك سيكون معادلا لقضم أراضي جمهورية صربسكا.

٣١ - وفي الرسالة المؤرخة ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١ الموجهة من رئيس جمهورية صربسكا إلى سفراء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومجلس تنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، ذكر السيد دوديك أن: أي إشارة إلى الاستمرار الداخلي لجمهورية البوسنة والهرسك ليس لها أساس قانوني في الاتفاق الدولي الذي أنشأ وحدد البوسنة والهرسك الحالية؛ وليس هناك ولو مادة واحدة في دستور البوسنة والهرسك تعطي البوسنة والهرسك حقا في أي ممتلكات؛ ولا وجود للبوسنة والهرسك خارج الكيانين؛ وسيشكل أي تسجيل للأراضي أو المرافق كعقارات في ملكية البوسنة والهرسك انتهاكا مباشرا للاتفاق الدولي.

٣٢ - وأكدت المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، في اجتهادها القضائي، على أن الطابع الملزم لقراراتها وقابليتها للإنفاذ لا ينطبقان فقط على أسسها الموضوعية، بل يتعلقان أيضا بفتوى المحكمة وموافقتها المحددة في تعليل قراراتها. ففي قرار صادر في تموز/يوليه ٢٠١٢، أشارت المحكمة بوضوح إلى أنه عملا بالأحكام ذات الصلة من دستور البوسنة والهرسك، فدولة البوسنة والهرسك هي المالكة لممتلكات الدولة وعلى أن الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك تتولى المسؤولية الحصرية عن تنظيم مسألة ممتلكات الدولة. وأشارت المحكمة إلى أن الدستور يعامل "البوسنة والهرسك" على أنها خليفة لجمهورية البوسنة والهرسك بموجب القانون الدولي من حيث استمرارية الدولة والاستمرارية القانونية و أن التطابق والاستمرارية بين جمهورية البوسنة والهرسك وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة مع البوسنة والهرسك يؤدي إلى استنتاج مفاده أنه، عملا باتفاق الخلافة، منحت ممتلكات الدولة المذكورة في الاتفاق إلى دولة البوسنة والهرسك، أي أن البوسنة والهرسك هي حاملة سندات ملكية تلك الممتلكات.

٣٣ - ووفقا للأحكام الدستورية ذات الصلة: "تجسد ممتلكات الدولة البوسنة والهرسك كدولة، كما تعكس سيادتها وسلامتها الإقليمية. ولذلك، فهي تشكل جزءا لا يتجزأ من السمات والصلاحيات الدستورية للدولة". وعلاوة على ذلك: "بناء على التعليل السابق بشأن الاستمرارية بين جمهورية البوسنة والهرسك الاشتراكية والبوسنة والهرسك، من الواضح أن البوسنة والهرسك هي الحاملة لسندات ملكية هذه الممتلكات. وعملا بالمادة الأولى (١) من دستور البوسنة والهرسك، للبوسنة والهرسك الحق في أن تواصل تنظيم 'ممتلكات الدولة' التي هي حاملة لسندات ملكيتها، أي جميع المسائل المتعلقة بمفهوم 'ممتلكات الدولة'، من حيث كل من القانون المدني والقانون العام. وهذا الاستنتاج هو المحتوى المنطقي والموضوعي الوحيد الممكن لمفهوم 'التطابق والاستمرارية' في إطار الحكم المستشهد به".

٣٤ - وإضافة إلى ذلك، في تموز/يوليه ٢٠١٦، أصدرت محكمة الدولة في البوسنة والهرسك قرارا نهائيا في القضية المنفصلة المتعلقة بالموقع الدفاعي المحتمل في هان بيساك، أكدت فيه حق ملكية دولة البوسنة والهرسك وأمرت السلطة المختصة في جمهورية صربسكا بتسجيل هذا الموقع في إطار ملكية دولة البوسنة والهرسك في غضون ٣٠ يوما، وهو ما لم تقم به جمهورية صربسكا حتى الآن.

٣٥ - ومن الواضح أن مسألة ممتلكات الدولة والممتلكات الدفاعية قد أصبحت أداة للترويج للسياسات الأحادية الجانب لجمهورية صربسكا الرامية إلى تقويض العناصر الأساسية للاتفاق الإطاري العام. ولذلك، من الضروري تكثيف الجهود الرامية إلى معالجة مسائل ممتلكات الدولة والممتلكات الدفاعية على الصعيد السياسي عن طريق الصوت الجماعي للمجتمع الدولي، مع مراعاة أن الحل الوحيد المقبول والمستدام هو اعتماد تشريعات شاملة على مستوى الدولة تستند بشكل كامل إلى مبادئ قرار المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك الصادر في عام ٢٠١٢.

### ٣ - مقاطعة برتشكو

٣٦ - ظل تحسين قدرة مقاطعة برتشكو على مواجهة التحديات، بطرق منها الحوكمة الرشيدة وتطوير البنية التحتية ونمو القطاع الخاص، موضع تركيز المشرف على المقاطعة في عمله.

٣٧ - ففيما يتعلق بالحوكمة الرشيدة، استكملت بنجاح عملية الضبط المالي التي بدأت في آذار/مارس، تمشيا مع التشريعات المعدة في عام ٢٠١٦ بمساعدة خبراء من مكتب الممثل السامي، مما مكّن السلطات الضريبية بمقاطعة برتشكو من محاربة التهرب من دفع الضرائب وتوليد إيرادات عامة، ومن ثم المساهمة أيضا في الجهود التي يبذلها البلد في هذا الصدد. وتم بدعم من خبراء من مكتب الممثل السامي وضع الصيغة النهائية لقانون ميزانية جديد يرمي إلى تحسين الانضباط المالي والشفافية والمسؤولية في الإنفاق، وهو حاليا في انتظار أن تعتمد جمعية المقاطعة. كما يساعد المشرف السلطات في إعداد قانون جديد بشأن المؤسسات والربط يهدف أيضا إلى الحد من إمكانية إساءة استخدام أموال الميزانية. واعتمدت بكفاءة جدية بالإشادة التعديلات التي أدخلت على التشريعات المتعلقة بالشرطة في برتشكو، والتي أعدت بمساعدة خبراء من مكتب الممثل السامي.

٣٨ - أما فيما يتعلق بتطوير البنية التحتية، أدى اعتماد اتفاق القرض الذي كان ينتظر إبرامه منذ فترة طويلة من أجل تحديث ميناء برتشكو في آذار/مارس، نتيجة للتعاون السياسي المكثف للمشرف مع سلطات المقاطعة وفراى الأطراف، إلى السماح للمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير والاتحاد الأوروبي بتمويل المشروع. ووصلت الأعمال التحضيرية لتنفيذ المشروع إلى المرحلة النهائية، ويتوقع أن يبدأ التشييد الفعلي في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠. ويمثل تخصيص جمعية المقاطعة في الآونة الأخيرة لتمويل لإعادة بناء الجسر الرابط بين برتشكو وغونيا، وهو ممر نقل رئيسي ومعبّر حدودي في البوسنة والهرسك، تطورا جديرا بالترحيب.

٣٩ - وفي النصف الأول من عام ٢٠١٩، أولى اهتمام خاص لمسألة إمدادات الكهرباء إلى مقاطعة برتشكو، التي لا تزال تعتمد على الترتيبات المخصصة السنوية، وبالتالي تظل عرضة للاستغلال ماليا وسياسيا. وعقد المشرف عدة اجتماعات مع سلطات الدولة والكيانين والمقاطعة ذات الصلة في محاولة لتحديد وتيسير التوصل إلى حل بحلول الربع الثالث من العام يزيل مخاطر انقطاع إمداد المقاطعة بالكهرباء بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. ونتيجة لذلك، تم الاتفاق على إمداد مقاطعة برتشكو بالكهرباء في عام ٢٠٢٠ بين سلطات المقاطعة المعنية وشركة الكهرباء بجمهورية صربسكا باعتبارها المورد الأنسب، وذلك في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، أي في الموعد النهائي القانوني وفي وقت أبكر بكثير مقارنة بالسنوات السابقة. ولئن كان هذا الأمر جديرا بالإشادة، يظل ضمان إمداد المقاطعة بالكهرباء على المدى الطويل وعلى نحو يمكن التنبؤ به والاعتماد عليه تحديا وسيظل محل تركيز مكتب الممثل السامي خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل.

٤٠ - وبما أن نمو القطاع الخاص أمر حيوي من أجل تنمية مقاطعة برتشكو وازدهارها، ما فتئ المشرف يعمل مع قيادة المقاطعة وأوساط الأعمال التجارية على تحسين قوانين الاستثمار وعمليات دعم الأعمال التجارية من أجل تشجيع هئية بيئة داعمة للأعمال التجارية.

٤١ - ولئن كانت الخطوات التي اتخذتها قيادة مقاطعة برتشكو خلال الفترة المشمولة بالتقرير بالغة الأهمية من أجل بلوغ الهدف النهائي المتمثل في تعزيز استقرار المقاطعة واستدامتها، لا يزال هناك قلق

من أن يمسي تحقيق التقدم بشأن هذه المسائل ومسائل أخرى رهينة للسياسة، ولا سيما مع اقتراب الانتخابات المحلية لعام ٢٠٢٠. وما يثير القلق احتمال امتداد التوترات في بقية أنحاء البلد إلى المقاطعة، بل أيضا التحديات التي تشكلها للمقاطعة بعض الاتجاهات الملحوظة في البوسنة والهرسك والإعلانات الأخيرة، بما في ذلك الإعلانات الصادرة عن السيد دوديك.

٤٢ - وفي أيلول/سبتمبر، قام رئيس المحكمين في هيئة التحكيم في مقاطعة برتشكو، سفير الولايات المتحدة الأمريكية، كلينت وليامسون، بزيارة البوسنة والهرسك، وبرفقة المشرف على مقاطعة برتشكو، اجتمع في المقاطعة مع سلطات المقاطعة وفي سرايفو مع أعضاء هيئة رئاسة البوسنة والهرسك والمحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك. وأعاد السيد وليامسون التأكيد على أنه، بموجب أحكام قرار التحكيم النهائي، التي يغطيها المرفق ٢ من الاتفاق الإطار العام، ستتواصل الولاية القضائية لهيئة التحكيم إلى أن يخطر المشرف، بموافقة الممثل السامي، الهيئة بأن شروط إغلاقها قد استوفيت.

#### ٤ - الاستدامة المالية

٤٣ - وفقا للولاية، بما فيها مسؤوليات التنسيق، واصل مكتب الممثل السامي متابعة وتحليل التطورات والإجراءات التشريعية المتعلقة بالاستدامة المالية في البوسنة والهرسك، وإعداد التقارير عنها. وتكتسي الاستدامة المالية، التي تُفهم على أنها قدرة الحكومة على الحفاظ على مستويات موثوقة من الإيرادات وعلى تأدية التزاماتها على المدى الطويل، أهمية حاسمة لأداء وظائفها على جميع المستويات. وتشمل أنشطة المكتب في هذا المجال القيام بالرصد وتقديم تقارير إلى المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام فيما يتعلق بأنشطة مجلس إدارة هيئة الضرائب غير المباشرة في البوسنة والهرسك، الذي يشكل فيه مكتب الممثل السامي الممثل الوحيد للمجتمع الدولي، والمجلس المالي للبوسنة والهرسك.

٤٤ - وتثير التطورات في كلتا المؤسساتين شواغل إزاء الآثار التي قد تكون لهما على قدرة الحكومات على جميع المستويات على كفالة عمل المؤسسات دون عوائق والوفاء بالتزاماتها الدستورية والقانونية.

٤٥ - والمحاولات الرامية إلى تقويض النظام الوحيد للضرائب غير المباشرة وهيكله المؤسسي على مستوى الدولة، والإعلان عن الانسحاب المحتمل لجمهورية صربسكا من الاتفاق بين الكيانين لنقل المسؤولية عن الضرائب غير المباشرة إلى الدولة وعدم اليقين المالي الذي تعاني منه مؤسسات الدولة ليس فقط بسبب التجميد الطويل الأمد لميزانية الدولة الذي يؤثر مباشرة على أدائها وقدرتها على الوفاء الكامل بجميع التزاماتها، بما في ذلك الالتزامات الدولية، بل أيضا من عدم توافر تمويلها بسبب المحاولات السياسية الرامية إلى حرمان مؤسسات الدولة تماما من الموارد المالية تشير إلى انتكاسة خطيرة لأحد أهم الإصلاحات التي تم القيام بها في البوسنة والهرسك بعد إبرام الاتفاق الإطار العام. وتقوض هذه الاتجاهات بشكل مباشر الاستقرار والاستدامة الماليين في البوسنة والهرسك ويجب عكسها إذا كان يراد إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف الرابع، وهو الاستدامة المالية.

٤٦ - والمجلس المالي للبوسنة والهرسك هو من بين مؤسسات الدولة التي يقيها الاتحاد الصربي للديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين رهينة، لأن ممثلي جمهورية صربسكا في الهيئة (رئيس وزرائها ووزير المالية فيها) أشارا إلى أنهما سيمنعان عن حضور اجتماعات المجلس إلى حين تعيين مرشح الاتحاد الصربي للديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين لشغل منصب رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك. ولذلك، لم يعقد المجلس أي دورات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما أدى إلى عدم اعتماد الإطار العام للموازنة

والسياسات المالية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢ بحلول الموعد النهائي المحدد في أيار/مايو كأساس لإعداد ميزانيات عام ٢٠٢٠ واعتمادها.

٤٧ - واجتمع مجلس إدارة هيئة الضرائب غير المباشرة في البوسنة والهرسك أربع مرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير (في ٨ أيار/مايو، و ٢١ حزيران/يونيه، و ٢٤ تموز/يوليه، و ٢٣ أيلول/سبتمبر) لكن دون تحقيق أي نتائج هامة. وباستثناء التعامل مع بعض المسائل التقنية الداخلة في نطاق اختصاصه، لم يتوصل المجلس إلى أي اتفاق بشأن أي من الالتزامات المعلقة منذ فترة طويلة. ومن أصل ما مجموعه ٤٤ ربحاً (من أربع السنوات) منذ عام ٢٠٠٨، لم يتم تعديل معاملات تخصيص إيرادات الكيانين إلا فيما يتعلق بـ ١٣ ربحاً (٢٩,٥ في المائة)، فيما تجاوزت الديون المتراكمة بين الكيانين منذ عام ٢٠١٢ مبلغ ٧٠ مليون مارك. ولا يزال عدم الامتثال لأنظمة المجلس التي تستوجب تعديلات فصلية للمعاملات وتسويات نصف سنوية للدين يشكل عبئاً على العلاقات بين الكيانين. ويظهر ذلك بوضوح في الدعوى القضائية التي رفعتها جمهورية صربسكا ضد الاتحاد في ٥ آب/أغسطس فيما يتعلق بدين الاتحاد غير المسدد البالغ ٣٤,٥ مليون مارك، وما يتعلق به من فوائد، والدعوى القضائية التي أعلنت الحكومة الاتحادية رفعها ضد جمهورية صربسكا في ٥ أيلول/سبتمبر بشأن دين جمهورية صربسكا غير المسدد البالغ ٣١,٩ مليون مارك، وما يتعلق به من فوائد.

٤٨ - وما يثير قلقاً أشد هو الأثر السلبي للمنازعات بين الكيانين على سلاسة اشتغال النظام الوحيد للضريبة غير المباشرة وهيكله المؤسسي على مستوى الدولة. ومن الأمثلة التي توضح ذلك الدعوى القضائية التي رفعتها جمهورية صربسكا ضد هيئة الضرائب غير المباشرة في البوسنة والهرسك للحصول على تعويضات عن أضرار ناجمة عن ديون الاتحاد تجاه جمهورية صربسكا في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ (شويت في عام ٢٠١١)، وبعد صدور قرار لمحكمة البوسنة والهرسك لصالح جمهورية صربسكا في عام ٢٠١٥، محاولة هذه الجمهورية إنفاذ هذه التعويضات من حسابات الإيرادات العامة وإيرادات الحساب الوحيد التي تديرها الهيئة. وتشمل العواقب - التي قامت المحكمة بالتخفيف نوعاً ما منها من خلال تعليق محاولة الإنفاذ في عدة مناسبات، وكان آخر تعليق حتى ١١ آذار/مارس ٢٠٢٠ - أضراراً مالية لجميع المستفيدين من الإيرادات، بما في ذلك الاتحاد، وجمهورية صربسكا، ومقاطعة برتشكو، فضلاً عن المستفيدين من المبالغ المستردة من ضريبة القيمة المضافة، والمودعين في إطار التأمين الجمركي، وتُنسب مرة أخرى إلى الهيئة وتتم مطالبتها بدفعها باعتبارها مشغلة النظام. وإضافة إلى ذلك، تفتح هذه السابقة الباب أمام رفع الكيانين لدعاوى في المستقبل ضد الهيئة بشأن الديون المتبادلة، فضلاً عن الأضرار المالية الناجمة عن إنفاذ الأحكام الصادرة فيها.

٤٩ - ولهذه الاتجاهات في نهاية المطاف عواقب سياسية، لأنها تضعف النظام على مستوى الدولة، وتساهم في انعدام الثقة في اشتغاله بشكل سليم، وتستخدم بشكل سيء كذريعة لتحديات أخرى على غرار تهديد جمهورية صربسكا بالانسحاب من اتفاق نقل الصلاحيات المتعلقة بالضرائب غير المباشرة.

## ٥ - ترسيخ سيادة القانون: قانون البوسنة والهرسك المتعلق بالأجانب وقانون البوسنة والهرسك المتعلق باللجوء

٥٠ - يواصل مكتبي تقديم الدعم والمساعدة إلى سلطات البوسنة والهرسك في تنفيذ قانون البوسنة والهرسك المتعلق بالأجانب لعام ٢٠١٥ وقانون البوسنة والهرسك المتعلق باللجوء لعام ٢٠١٦.



## ٦ - جهود مكافحة الفساد

٥١ - لم يُنفذ بعد القانون الاتحادي المعتمد في عام ٢٠١٤ بخصوص إنشاء إدارة خاصة للمدّعين العامين والمحاكم للتعامل مع قضايا مكافحة الفساد والجريمة المنظّمة.

٥٢ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٩، رفضت الأفرقة التأديبية التابعة للمجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام في البوسنة والهرسك شكوى تأديبية ضد رئيس المجلس مع إيراد توضيح مفاده أن رئيس المجلس ونوابه لا يخضعون للمساءلة التأديبية، الأمر الذي وضع بالفعل هؤلاء المسؤولين القضائيين فوق القانون. وكانت الشكوى تتعلق بحالة رشوة مزعومة بعد لقاء في مقهى بين رئيس المجلس ومواطن عادي سعى إلى التعجيل بالبت في قضيته، وتم تقديم تسجيلات للقائهما بالصوت والصورة إلى وسائل الإعلام.

٥٣ - وبما أن القانون لا يستثني المساءلة التأديبية لرئيس المجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام في البوسنة والهرسك ونوابه، ووجه قرار إعفائهم بردود أفعال قوية من عموم الجمهور والمجتمع الدولي في البوسنة والهرسك، مما يبرز الحاجة الملحة إلى تحسين معايير المجلس، لأن قيادة المؤسسة المكلفة بتعيين وتأديب القضاة والمدعين العامين ينبغي أن تستوفي أعلى المعايير الأخلاقية والمهنية.

٥٤ - والأحداث التي وقعت مؤخراً داخل المجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام في البوسنة والهرسك، بما في ذلك تضاربات واضحة في المصالح، وتعيينات مثيرة للجدل لقضاة غير المرشحين الأفضل مرتبة، وعدم استقلالية الهيئات التأديبية التابعة للمجلس، مع عدم وجود سبل للانتصاف خارج المجلس نفسه، ينبغي أن تدفع إلى القيام بمراجعة شاملة للقواعد التي يشغل بموجبها المجلس.

## ٧ - قضايا جرائم الحرب

٥٥ - أشارت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تقريرها بشأن إدارة قضايا جرائم الحرب في مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٩ إلى أوجه قصور مستمرة، وانخفاض لمعدل الإدانة في قضايا جرائم الحرب على مستوى الدولة، وتجزؤ القضايا، وإصابة الضحايا مرة أخرى بالصدمات النفسية، وخلصت إلى أن مكتب المدعي العام سيكون غير قادر على إنجاز عمله بشأن قضايا جرائم الحرب بحلول عام ٢٠٢٣، على النحو المتوخى في استراتيجية البوسنة والهرسك لمقاضاة مرتكبي جرائم الحرب.

## دال - التحديات التي تواجه تطبيق الاتفاق الإطاري العام للسلام

### ١ - التحديات التي تواجه ترسيخ سيادة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها

٥٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر صدور البيانات التي تتحدى سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية، وكان السيد دوديك مرة أخرى الأكثر إصداراً لمثل هذه الإعلانات<sup>(٣)</sup>.

(٣) "ستدافع [جمهورية صربسكا] عن نفسها وستؤمن نفسها وستصبح مستقلة من خلال عملية سياسية". بيان أدلى به السيد دوديك، مقابلة مع الموقع الإخباري Alo.rs، ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

٥٧ - ودعا المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام مرارا وتكرارا الأطراف إلى تجنب الإجراءات والخطب التقسيمية وأكد مجدداً التزامه بالسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك وهيكلها الأساسي كدولة واحدة ذات سيادة تتألف من كيانين وأكد مجدداً أنه لن يُعاد رسم خريطة البوسنة والهرسك.

## ٢ - التهديدات بالانسحاب من الاتفاقات القائمة لنقل الاختصاصات

٥٨ - على النحو المبين في هذا التقرير، فالتهديدات المستمرة من جانب جمهورية صربسكا بالانسحاب من الاتفاقات القائمة بشأن النقل القانوني للاختصاصات من الكيانين إلى الدولة في مجال الدفاع، والضرائب غير المباشرة والمسائل المتعلقة بالمجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام في البوسنة والهرسك، التي تم التوصل إليها في إطار تنفيذ الاتفاق الإطاري العام من خلال سنوات من عمل المجتمع الدولي واستثماره، ترمي إلى تفويض التقدم المحرز في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي للبوسنة والهرسك، وسيادة القانون، والنظام الدفاعي للبوسنة والهرسك، من بين أمور أخرى.

٥٩ - وتمثل هذه المبادرات سياسة متسقة تنتهجها جمهورية صربسكا منذ زمن طويل وتمثل في تفويض سيادة دولة البوسنة والهرسك ومؤسساتها الرئيسية، التي لا غنى عنها لممارسة المسؤوليات الدستورية لدولة البوسنة والهرسك. وثمة نمط تاريخي لا يمكن إنكاره لتحدي جمهورية صربسكا لاختصاصات الدولة، وتفويض مؤسسات الدولة التي تدعم استقرار البلد بأسره والتهديد بالانسحاب منها.

## ٣ - موقف جمهورية صربسكا من الحياد العسكري

٦٠ - كما ذكر سابقاً، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، اتخذت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا قراراً أعلن فيه "الحياد العسكري" لجمهورية صربسكا، على الرغم من الاختصاص الحصري لدولة البوسنة والهرسك في مجال السياسة الخارجية بموجب دستور البوسنة والهرسك، وعلى الرغم أيضاً من القرارات التي سبق أن اتخذتها هيئة رئاسة البوسنة والهرسك وغيرها من المؤسسات بشأن هذه المسألة. والمسائل المتعلقة بالسياسة الخارجية والدفاع تدخل في نطاق اختصاصات الدولة وليست من مسؤوليات الكيانين. غير أن القرار المذكور يُحتج به الآن كأساس لجمهورية صربسكا لرفض تسجيل الممتلكات الدفاعية المحتملة في جمهورية صربسكا في ملكية البوسنة والهرسك وتقديم البرنامج الوطني السنوي للبوسنة والهرسك إلى منظمة حلف شمال الأطلسي. ومن الناحية العملية، يجري استخدامه لتعطيل عمليات بالغة الأهمية، الأمر الذي يمثل تحدياً مباشراً لعدة جوانب أساسية من الاتفاق الإطاري العام، بما في ذلك النظام الدستوري للبوسنة والهرسك وسيادتها.

## ٤ - الخطاب المستعمل إزاء جرائم الحرب

٦١ - يشيع في الخطاب السياسي استعمال خطاب الكراهية وتمجيد مجرمي الحرب وتحريف حقائق الإبادة الجماعية أو إنكارها رغم أن المؤسسات القضائية الدولية أكدت حدوثها. وعادت سياسات التأكيد على الهوية العرقية - التي هي أصل النزاع في البوسنة والهرسك - إلى الظهور مرة أخرى، حيث يعتمد المسؤولون العموميون إلى استعمالها كأداة سياسية.

٦٢ - ويواصل القادة القوميون سياسات زمن الحرب، ويُنكرون جرائم الحرب التي ارتكبتها "فريقهم"، ويمجدون مجرمي الحرب المدانين، ويقودون احتفالات مثيرة للخلاف تُدعى مفهوم "الجماعة الضحية"

وتتجاهل معاناة وخسائر الآخرين أو تقلل من قيمة التعاطف معهم ورثاء ما مرّوا به. وبعد مرور ما يقرب من ربع قرن على وقف الأعمال العدائية، يتزايد طعن المسؤولين والشخصيات العامة والمؤسسات الإعلامية في الأحكام الصادرة عن المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، ومحكمة العدل الدولية، والآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

٦٣ - وتواصل شخصيات سياسية رفيعة المستوى من جمهورية صربسكا إنكار الإبادة الجماعية المرتكبة في سريرينيتسا<sup>(٤)</sup> التي أكدتها محكمتان دوليتان ومحاكم محلية، والتقليل من جسامتها، ورفض الأحكام والناتج التي توصلت إليها المحاكم الدولية في قضايا جرائم الحرب. والقيام في آب/أغسطس ٢٠١٨ بسحب تقرير حكومة جمهورية صربسكا عن سريرينيتسا الصادر في عام ٢٠٠٤ والذي تضمن إقراراً رسمياً بضلوع قوات الجيش والشرطة في جمهورية صربسكا في الأحداث التي وقعت في سريرينيتسا في تموز/يوليه ١٩٩٥، يُبرز إلى أي مدى تدهورت عملية المصالحة خلال السنوات القليلة الماضية.

٦٤ - وهناك حاجة في هذا الصدد إلى تشريعات على مستوى الدولة تعالج مسألة إنكار حدوث الإبادة الجماعية وتخليد مجرمي الحرب وغيرهم من الشخصيات المثيرة للجدل بإطلاق أسمائهم على المباني العامة وأماكن أخرى، فهذا أمر ينبغي لبرلمان البوسنة والهرسك الانكباب عليه على سبيل الأولوية عندما يستأنف عمله. وكما ذكرت المفوضية الأوروبية في رأيها بشأن طلب انضمام البوسنة والهرسك إلى عضوية الاتحاد الأوروبي: "تحريف الحقائق وإنكار حدوث الإبادة الجماعية أمر يتعارض مع أبسط القيم الأوروبية".

٦٥ - وفي خطاب ألقاه رئيس حزب العمل الديمقراطي بكر عزت بيغوفيتش في أيلول/سبتمبر في مؤتمر حزبه، شجّب توجيه السلطة القضائية في البوسنة والهرسك لوائح اتهام إلى العديد من ضباط الجيش والشرطة السابقين الذين عملوا في إطار جمهورية البوسنة والهرسك في زمن الحرب، وقيامها بمقاضاتهم؛ وزعم أن ذلك ما هو إلا مؤامرة لإبداء الفضائل المتحاربة "متساوية" في الجرم<sup>(٥)</sup>.

٦٦ - وفي آب/أغسطس، احتفلت الأحزاب السياسية الكرواتية، بما فيها الجمعية الوطنية الكرواتية، بالذكرى السنوية السادسة والعشرين لإعلان قيام جمهورية الهرسك والبوسنة الكرواتية، وهي الجمهورية التي قامت على أساس أنها الدولة الكرواتية في زمن الحرب في البوسنة والهرسك والتي أدانت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ستة من قادتها لمشاركتهم في "مشروع إجرامي مشترك"<sup>(٦)</sup> وعمد رئيس

(٤) "لقد بنوا أسطورة من سريرينيتسا من أجل خلق هوية وطنية للبوسنيين المسلمين. فمثلما الصرب لديهم أسطورة كوسوفو، هم يجعلون من سريرينيتسا أسطورة لأن ما من سبيل لأخذ أناس على محمل الجد دون أسطورة. وأنا أتفهم ذلك". تصريح أدلى به السيد دوديك في حديث مع إذاعة سرايفو في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٩.

(٥) "[عاطف] دوداكوفيتش، [سكيب] ماحولين، [رامز] دريكوفيتش، [أحمد] سايديتش، [ناصر] أوريتش، [دراغان] فيكيتش، [يوسف] بوسينا ما هي أسماء إلا بعض من يواجهون عمليات صلب قضائي. والهدف البديهي هو تلطيف سمعة القادة في كل فيلق من جيش جمهورية البوسنة والهرسك وفي وزارة الداخلية، ومن ثم إثبات أن جميع الأطراف في الحرب فعلت الشيء نفسه، فلا فرق بين بينها". تصريح أدلى به الرئيس في مجلس الشعب للبوسنة والهرسك/رئيس حزب العمل الديمقراطي، بكر عزت بيغوفيتش، في مؤتمر حزب العمل الديمقراطي، سرايفو، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

(٦) "لخلص إلى أن الأفراد المشاركين في هذا [المشروع الإجرامي المشترك] نفذوا نظاما كاملا لترحيل السكان المسلمين المقيمين في جمهورية [الهرسك والبوسنة الكرواتية]. وشكّلت هذا النظام مجموعة كبيرة من الجرائم: ترحيل المدنيين واحتجازهم، وارتكاب عمليات قتل وتدمير للممتلكات أثناء شنّ الهجمات، وإساءة المعاملة وتدمير الممتلكات أثناء عمليات الإخلاء، وإساءة المعاملة في مراكز الاحتجاز التابعة [للجيش الكرواتي البوسني] وشدة قساوة ظروف الحبس فيها، واستخدام

الجمعية الوطنية الكرواتية/رئيس الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك، دراغان كوفيتش، إلى تمجيد جمهورية الهرسك والبوسنة الكرواتية في خطاب ألقاه في الاحتفال بتلك الذكرى السنوية<sup>(٧)</sup>.

٦٧ - وما يثير القلق أن شخصيات سياسية رفيعة المستوى وبعض شرائح المجتمع لم تتصالح بعد مع الماضي، وما زالت ترفض الأحكام الصادرة عن المحاكم الدولية وتُنكر خطورة لوائح الاتهامات بارتكاب جرائم حرب الصادرة عن محاكم محلية. وهذه المواقف تحدّ إلى حد كبير من آفاق تحقيق مصالحة دائمة في البلد.

## ثالثاً - مؤسسات الدولة في البوسنة والهرسك

### ألف - هيئة رئاسة البوسنة والهرسك

٦٨ - واصل أعضاء هيئة رئاسة البوسنة والهرسك، وهم السيد دوديك (الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل)، والسيد كومسيتش (الجبهة الديمقراطية) وشفيق جعفرفيتش (حزب العمل الديمقراطي)، عقد اجتماعات فيما بينهم وأداء وظائفهم. ورغم الخلافات والأزمة السياسية المستمرة الناجمة عن انعدام التوافق السياسي بشأن تشكيل سلطات الدولة، تمكّنت هيئة الرئاسة من عقد خمس جلسات عادية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وعدد غير محدد من الجلسات الطارئة أو الاستثنائية، وهذه جلسات لا يُعلن عنها أو لا تُسجل. واتفقت هيئة الرئاسة على بعض المسائل الهامة، مثل مسار الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، والمسائل المتصلة باتفاق الخلافة، بما يشمل ممتلكات البوسنة والهرسك في كرواتيا، واعتماد وثائق عمل مختلفة تقع ضمن اختصاصها.

٦٩ - وترأس السيد دوديك هيئة الرئاسة حتى ٢٠ تموز/يوليه عندما انتقلت رئاستها إلى السيد كومسيتش عملاً بالتناوب المعتاد على الرئاسة كل ثمانية أشهر. وأعلن كومسيتش أن أولوياته القصيرة الأجل هي اعتماد ميزانية الدولة في البوسنة والهرسك لعام ٢٠١٩، وتعيين الرئيس المكلف لمجلس وزراء البوسنة والهرسك، وتقديم البرنامج السنوي الوطني للبوسنة والهرسك إلى منظمة حلف شمال الأطلسي. وكما هو متوقع، أثارت هذه المسألة الأخيرة الخلاف في هيئة الرئاسة، حيث حاول السيد كومسيتش والسيد جعفرفيتش جعل هيئة الرئاسة الجهة المسؤولة عن هذه المسألة بفتح تصويت توافقي على تأييد تقديم البرنامج السنوي الوطني، ولكنهما لم ينجحا في ذلك.

٧٠ - وشاركت هيئة الرئاسة بجميع أعضائها في مؤتمر قمة مبادرة برودي الذي اجتمع فيه قادة غرب البلقان في تيرانا بألبانيا، وقامت بزيارة رسمية إلى تركيا في أيار/مايو، وعقد كذلك مؤتمر قمة ثلاثي مع رئيسي

المحتجزين في الجبهات الأمامية لأغراض السخرة أو كدروع بشرية، وترحيل المحتجزين وأسرههم إلى أراض أخرى متى أفرج عنهم من أماكن الاحتجاز. وخلصت الدائرة الابتدائية إلى أن آلاف الأشخاص وقعوا ضحايا لأعمال العنف هذه التي ارتكبتها القوات العسكرية والسياسية [للجيش الكرواتي البوسني] على نحو منظم“. موجز الحكم الابتدائي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في قضية برليتش وآخرين، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. يمكن الاطلاع عليه على الرابط: <https://www.icty.org/case/prlic>.

(٧) ”بإقامتنا [جمهورية الهرسك والبوسنة الكرواتية]، أقمنا أيضا البوسنة والهرسك، لأن جميع العناصر المحددة في البوسنة والهرسك من خلال الدستور واتفاق دايتون للسلام وصفة الشعوب المكونة للبلد وتساويها هي مجرد مقابلات [لجمهورية الهرسك والبوسنة الكرواتية]“. تصريح أدلى به رئيس الجمعية الوطنية الكرواتية/رئيس الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك، دراغان كوفيتش، في حفل الذكرى السنوية السادسة والعشرين لإعلان قيام جمهورية الهرسك والبوسنة الكرواتية، ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٩.

صربيا وتركيا في تشرين الأول/أكتوبر في بلغراد شهد أيضا افتتاح أعمال إقامة الطريق السريع المقرر أن يربط بين سرايفو وبلغراد. واستضافت هيئة الرئاسة أيضا مؤتمر قمة عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا في تموز/يوليه. وقام أعضاء هيئة الرئاسة، إما فرادى أو غير مجتمعين، بزيارات رسمية إلى الجمعية العامة، وإلى الاتحاد الروسي، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والفاتيكان. لكن تلك الزيارات كثيرا ما تسببت في خلافات بسبب إدلاء أعضاء هيئة الرئاسة خلال زيارتهم أحيانا بتصريحات تتعارض مع آراء الأعضاء الآخرين، الذين قاموا بدورهم بالطعن في الطابع "الرسمي" للتصريحات وحتى الزيارات.

٧١ - وفي تموز/يوليه، اعتمدت هيئة الرئاسة استنتاجات تُطالب كرواتيا بوقف بناء جسر بيليشتاس الذي سيمتد عبر الخليج بين نيوم وكليك في البوسنة والهرسك وكان مصدر خلاف لسنوات عديدة، علماً أن المعاهدة المبرمة عام ١٩٩٩ بشأن الحدود بين البوسنة والهرسك وجمهورية كرواتيا لم يُصدّق عليها أي من البلدين. ويرجع ذلك في جزء منه إلى عدم وجود ترسيم متفق عليه للحدود البحرية، مما قد يؤثر في توفير منفذ للبوسنة والهرسك إلى المياه الدولية. وصوّت السيد دوديك ضد الاستنتاجات محتجاً بألية حماية "مصلحة الكيان الحيوية"، حيث أعلن أن الاستنتاجات ستضرّ بمصالح جمهورية صربسكا. ودعمت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا احتجاج السيد دوديك، مما حال دون وضع استنتاجات هيئة الرئاسة موضع التنفيذ.

٧٢ - وبعده، اعتمدت هيئة الرئاسة في تموز/يوليه ميزانية الدولة لعام ٢٠١٩ رغم تصويت السيد دوديك ضدها، وأعلن هذا الأخير فور اعتماد الميزانية أن الميزانية المعتمدة ستُعارض في الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك ولن يُسمح باعتمادها قبل تعيين مجلس وزراء البوسنة والهرسك الجديد.

٧٣ - وحاولت هيئة الرئاسة معالجة أزمة المهاجرين في البوسنة والهرسك، فأعلنت في تموز/يوليه أن البوسنة والهرسك يجب ألا تصبح قاعدة يتجمع فيها المهاجرون، وكلفت مجلس وزراء البوسنة والهرسك بتقديم خطة عمل شاملة لمعالجة الأزمة، وأعلنت بدء المحادثات مع صربيا والجبل الأسود بشأن الهجرة غير القانونية من هذين البلدين إلى البوسنة والهرسك. غير أن هيئة الرئاسة لم تتمكن من الاتفاق على عدة مقترحات لمعالجة أزمة المهاجرين، ومنها نشر القوات المسلحة للبوسنة والهرسك في المناطق الحدودية حيث يتدفق المهاجرون بأعداد كبيرة وهي أساسا الحدود الشرقية مع صربيا والجبل الأسود، وإقامة مراكز مؤقتة للمهاجرين في جميع أنحاء البوسنة والهرسك، ووضع نهج منسق بين قوات شرطة الكيانات وقوات شرطة البوسنة والهرسك الحدودية.

## باء - مجلس وزراء البوسنة والهرسك

٧٤ - بسبب عدم تعيين مجلس وزراء جديد، واصل مجلس وزراء الولاية السابقة عقد جلسات له وإن قلّت، حيث عقد ست جلسات عادية وسبع جلسات طارئة. وركّز مجلس الوزراء في عمله على أزمة المهاجرين في البوسنة والهرسك، والمسائل المتعلقة بالاتحاد الأوروبي، والتصديق على المعاهدات الدولية، ومشاريع البنى التحتية، والأمن الغذائي، والإدارة العمومية، والعديد من وثائق المعلومات والتقارير والوثائق الأخرى المنظّمة لعمل مجلس الوزراء. واعتمد مجلس الوزراء تشريعاً واحداً فقط يُعَدّل قانون البوسنة والهرسك المتعلق بالمعونة من الدولة.

٧٥ - وبسبب عدم وجود ميزانية للدولة لعام ٢٠١٩، اضطر مجلس الوزراء إلى اعتماد قرارات فصلية لمنح تمويل مؤقت للمؤسسات الحكومية، وكان آخرها في تشرين الأول/أكتوبر وتعلّق بالربع الأخير من عام ٢٠١٩.

٧٦ - واعتمد مجلس الوزراء العديد من الاستراتيجيات وخطط العمل، ومنها مشروع برنامج الاستثمارات العمومية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢، واستراتيجية منتصف المدة لإدارة الديون للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وخطة العمل المنفذة لاستراتيجية التواصل لإعلام الجمهور بمعلومات الاندماج في الاتحاد الأوروبي، والخطة المتكاملة للسلامة النووية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣.

٧٧ - وفي تموز/يوليه، شارك مجلس الوزراء في مؤتمر قمة غرب البلقان المعقود في إطار عملية برلين في بولندا.

## جيم - الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك

٧٨ - ظلت الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك رهينة الأزمة السياسية في البلد، نتيجة إيقاف ممثلي الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل أعمالها فعلياً واشتراطهم ألا تُقام اللجان البرلمانية والهيئات العاملة الأخرى إلا بعد تعيين مجلس الوزراء الجديد. وباستثناء جلسات المجموعات المكوّنة للجمعية المعقودة في أواخر عام ٢٠١٨ وفي وقت سابق من عام ٢٠١٩ من أجل انتخاب القيادات البرلمانية لهذه المجموعات، لم يعقد مجلس نواب البوسنة والهرسك ومجلس شعوب البوسنة والهرسك أي جلسات عادية.

٧٩ - وحاول مجلس نواب البوسنة والهرسك عقد جلستين طارئتين لكنه نجح في عقد جلسة واحدة فقط، وكانت جلسة عقدتها في حزيران/يونيه أحزاب المعارضة التي طالب ممثلوها باستقالة جميع أعضاء المجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام في البوسنة والهرسك. وحاول مجلس شعوب البوسنة والهرسك عقد جلسة طارئة، ولكن دون جدوى.

٨٠ - ووقف العمل الذي تفرضه السلطة التشريعية في البوسنة والهرسك لا يقوض فحسب قدرة البلد على سن التشريعات، بل يقوض أيضاً قدرته على الوفاء بالتزاماته الدولية. ورغم طلبات عديدة من مجلس أوروبا، لم تعين الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك وفداً لها ليؤفد إلى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا المعقودة في حزيران/يونيه. وانحصر عمل ممثلي الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك في أداء مراسيم البروتوكول الدبلوماسي عند استقبال الضيوف والوفود الأجنبية.

٨١ - ولا تزال العشرات من المقترحات التشريعية في انتظار البت فيها في الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك، وأهمها ميزانية الدولة لعام ٢٠١٩ والعديد من الاتفاقات المالية الدولية لدعم تطوير البنى التحتية في البوسنة والهرسك تُقدر قيمتها بـ ١١ بليون يورو.

## رابعا - اتحاد البوسنة والهرسك

٨٢ - نظراً لعدم تعيين حكومة جديدة للاتحاد منذ عقد الانتخابات العامة في عام ٢٠١٨، تواصل حكومة الاتحاد من الولاية السابقة العمل بكامل قدراتها، حيث عقدت ٢٠ جلسة عادية وست جلسات استثنائية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويعقد كل من مجلسي برلمان الاتحاد أيضاً اجتماعات، لكن من النادر جداً أن يحدث ذلك، حيث عقد مجلس نواب الاتحاد ثلاث جلسات عادية وثلاث أخرى استثنائية،

بينما عقد مجلس شعوب الاتحاد جلستين عاديتين وجلسة واحدة استثنائية. وتكاد تكون النواتج التشريعية منعدمة، حيث سُنت فقط أربعة تعديلات أُدخلت على قوانين موجودة، وقانونٌ جديد واحد.

٨٣ - ولم تكتمل تعيينات الأفرقة الرئاسية في كل من مجلسي برلمان الاتحاد. فكما بُلِّغ عنه سابقاً، لم يتمكن مجلس شعوب الاتحاد، منذ جلسته الافتتاحية في شباط/فبراير، من تعيين نائب رئيس المجلس من صفوف الشعب الصربي، ويرجع ذلك جزئياً إلى الانقسام السياسي في التجمع الصربي، وهو الانقسام الذي يحول أيضاً دون انتخاب التجمع رئيسه. وعدم انتخاب الرئيس لا يقيد قدرة ثلثي التجمع على الاحتجاج بألية "المصلحة الوطنية الحيوية"، ولكن عدم انتخاب النائب الصربي لرئيس المجلس يحول دون استخدام التجمع المجموعة الكاملة من آليات الحماية. وفي تموز/يوليه، أدّى تغير في الأغلبية البرلمانية إلى إعادة تعيين الفريق الرئاسي لمجلس نواب الاتحاد، لكن لم يُعيّن فيه نائب لرئيس المجلس من صفوف الشعب الصربي.

## ١ - عدم قدرة فريق المصلحة الوطنية الحيوية في المحكمة الدستورية الاتحادية على أداء عمله

٨٤ - نتيجة تقاعد مجموعة من القضاة من المحكمة الدستورية للاتحاد منذ عام ٢٠١٦، لا تعمل المحكمة حالياً سوى بخمسة قضاة عوض التسعة اللازمين. ويتعين حضور جميع القضاة الخمسة ليتحقّق النصاب القانوني، كما يتعين اتخاذ القرارات بتوافق الآراء. وإضافة إلى ذلك، لم يتبقّ سوى أربعة قضاة مكلفين في فريق المصلحة الوطنية الحيوية للمحكمة، ولا يسعه عقد اجتماعاته. ووفقاً لدستور الاتحاد، يتكون هذا الفريق من سبعة أعضاء: اثنان من كل شعب مكوّن للاتحاد، وواحد من مجموعة "الآخرين". وبسبب شغور ثلاثة مناصب أعضاء - منصب عضو من كل شعب مكوّن للاتحاد - لا يتحقق النصاب القانوني. وعدم قدرة الفريق على أداء عمله واتخاذ القرارات المدرجة ضمن صلاحياته يؤثر مباشرة في عملية صنع القرار في جمعيات الكانتونات وفي مجلس شعوب الاتحاد. ولا تزال حالات عديدة يعود البت فيها إلى الفريق عالقة حالياً.

٨٥ - وفي أيلول/سبتمبر، اعتمد المجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام في البوسنة والهرسك القائمة النهائية للمرشحين ليحلوا محل ثلاثة من القضاة المتقاعدين الأربعة. وبعدئذ، قدمت المحكمة الدستورية للاتحاد رأيها الخطي في المرشحين إلى المجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام في البوسنة والهرسك، وعلى هذا المجلس أن يقترح أسماء من أولئك المرشحين إلى رئيس الاتحاد ليدخلوا مرحلة إجراءات التسمية والتعيين. ووفقاً لدستور الاتحاد، يتولى رئيس الاتحاد تسمية قضاة المحكمة الدستورية بالاتفاق مع نوابه، ويتطلب تعيينهم موافقة أغلبية الأعضاء الحاضرين والمصوتين لمجلس شعوب الاتحاد.

## ٢ - ردّ فعل مجلس نواب الاتحاد على التكوين المقترح لقوات شرطة احتياطية لجمهورية صربسكا

٨٦ - في ١٤ أيار/مايو، اعتمد مجلس نواب الاتحاد - دون حضور ممثلين من الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك والجمعية الوطنية الكرواتية - استنتاجات بشأن تعديلات مقترح إدخالها على قانون الشرطة والشؤون الداخلية في جمهورية صربسكا تُؤسّس لتكوين قوات شرطة احتياطية لجمهورية صربسكا. وطلب مجلس نواب الاتحاد من المجتمع الدولي، وعلى رأسه مكتب الممثل السامي، إيقاف القيام بمزيد من الأنشطة في هذا الصدد من أجل اعتماد تلك التعديلات التي قال إنها تقوض الأمن وتثير قلق المواطنين. وحثّ مجلس نواب الاتحاد حكومات الاتحاد والكانتونات أيضاً أن تجهز قواتها الشرطة

بجميع ما يلزمها من موظفين ومعدات لضمان أمن مجموع إقليم الاتحاد. وفي ٩ حزيران/يونيه، أعلن وزير داخلية الاتحاد، أليوسا كامبارا (حزب العمل الديمقراطي)، أن الوزارة بصدد إعداد تعديلات لقوانين الاتحاد القائمة لتتيح تكوين قوات شرطة احتياطية في الكيان. وبعد سحب التعديلات في جمهورية صربسكا في وقت لاحق من ذلك الشهر، أوقفت الوزارة هي أيضا صياغة تلك التعديلات.

### ٣ - عدم إحراز تقدم بشأن إجراء الانتخابات المحلية في موستار

٨٧ - لم تعقد الأحزاب السياسية المسؤولة أي مناقشات جدية في عام ٢٠١٩ للاتفاق على سنّ تعديلات على قانون الانتخابات في البوسنة والهرسك لتشكّل الأحكام التنظيمية للانتخابات المحلية في مدينة موستار التي لم تشهد إجراء انتخابات محلية منذ عام ٢٠٠٨. وأحدث الأطراف على بدء المحادثات لحلّ هذه المسألة نهائياً وتمكين مواطني موستار من التمتع بنفس الحق الديمقراطي في انتخاب قادتهم المحليين والترشح للانتخابات، مثلهم مثل سائر المواطنين في باقي أنحاء البلد.

### ٤ - تساوي الصرب دستورياً في كانتونات الاتحاد

٨٨ - من المنصوص عليه في قرار الممثل السامي الصادر عام ٢٠٠٢ بسنّ تعديلات على دستور الاتحاد، في إطار التنفيذ الأشمل لقرار المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك بشأن تساوي الشعوب المكوّنة للاتحاد، أن الشعوب الثلاثة المكوّنة للاتحاد متساوية جميعها فيه، وأن اللغات الرسمية للاتحاد هي البوسنية والصربية والكرواتية، وأن الخططين الرسميين هما الخط اللاتيني والخط السيريلي. وتظل الكانتونات ملزمة بمواءمة دساتيرها مع دستور الاتحاد. وكانت المحكمة الدستورية للاتحاد قد خلصت في عام ٢٠١٨ إلى أن عدة أحكام في دساتير كانتونات بوسافينا والهرسك - نريثفا وغرب الهرسك غير متوافقة مع دستور الاتحاد في هذا الصدد، وأمرت جمعيات هذه الكانتونات بتعديل دساتيرها وفقاً لذلك، وهو ما لم يقم به أي منها.

٨٩ - ولقد واصلت حتّى سلطات كانتونات بوسافينا والهرسك - نريثفا وغرب الهرسك على جعل دساتيرها متوافقة مع أحكام دستور الاتحاد التي تنص على تساوي الشعوب الثلاثة المكوّنة للاتحاد دستورياً، ولا سيما الشعب الصربي، وعلى تساوي اللغات الرسمية الثلاث وعلى اعتبار الخط السيريلي أحد الخططين الرسميين.

### خامساً - جمهورية صربسكا

٩٠ - يواصل الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل قيادة الائتلاف الحاكم في جمهورية صربسكا، وذلك مع شريكه من الولاية السابقة، وهما التحالف الشعبي الديمقراطي والحزب الاشتراكي لجمهورية صربسكا، ومعهم حزب صربسكا المتحدة، والحركة الديمقراطية الشعبية، والتحالف الديمقراطي الذي تكوّن مؤخراً. وعقدت حكومة جمهورية صربسكا اجتماعاتها بانتظام بقيادة رئيس الوزراء رادوفان فسكوفيتش (الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل). ووفقاً للمعلومات المتاحة، عقدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا ثلاث جلسات عادية وجلستين استثنائيتين، اعتمدت أثناءها تسعة قوانين جديدة و ٢٧ مجموعة من التعديلات المُدخلة على قوانين قائمة.

٩١ - وفي أيلول/سبتمبر، ورداً على إعلان حزب العمل الديمقراطي أن إقامة "جمهورية البوسنة والهرسك" تشكّل هدفاً سياسياً، شرّعت الأغلبية بقيادة الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل في فصل



النائب البوسني لرئيس الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا، سيناد براتيتش (حزب العمل الديمقراطي). ورغم تقديم السيد براتيتش استقالته قبل انعقاد الجلسة التي تقرّر عقدها لهدف وحيد هو فصله عن الجمعية، مضت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا في إجراءات فصله.

٩٢ - واتخذت سلطات جمهورية صربسكا خطوات تهدف إلى تقييد حرية تجمع كل من المعارضة والمواطنين في جمهورية صربسكا. وفي حزيران/يونيه، طلب ممثلون للمعارضة في الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا من شرطة هذه الجمهورية أن تصدر لهم الإذن بتنظيم احتجاج على ما سمّوه قمع الشرطة لأعضاء حركة "العدالة من أجل دافيد" التي نظمت لمدة ١٨ شهرا احتجاجات على وفاة الطالب دافيد دراغتشيفيتش البالغ من العمر ٢١ سنة في ظروف غامضة في آذار/مارس ٢٠١٨ في ظروف غامضة، مدّعين تأمر الشرطة. وأصدرت الشرطة الإذن، ولكنها حدّدت له مكانا يبعد بمسافة كبيرة عن مركز المدينة. ومنذ فض الاحتجاجات اليومية في الساحة الرئيسية في بانيا لوكا في نهاية عام ٢٠١٨، لم تسمح شرطة جمهورية صربسكا بمزيد من الاحتجاجات في الساحة الرئيسية.

٩٣ - وتواصل شرطة جمهورية صربسكا الضغط على نشطاء حركة "العدالة من أجل ديفيد" وتخويفهم، حيث أمرتهم في حزيران/يونيه بمغادرة ساحة "كاتدرائية المسيح المخلص" وأوقفت، مستعملة القوة، مواطناً سويدياً أصله من البوسنة والهرسك وعمره ٦٦ سنة كان يتحدث حينها مع أحد المحتجين. وأعلن مكتب الادعاء العام في بانيا لوكا في عام ٢٠١٨ - بعد أشهر من الاحتجاجات - عن فتح تحقيق في وفاة دافيد دراغتشيفيتش، لكنه لم يوجّه أي لائحة اتهام في هذه القضية ولم يكشف عن أي من النتائج التي توصل إليها.

٩٤ - وفي ٢٧ حزيران/يونيه، اعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا، في ظل ضغط دولي شديد، القانون المتعلق بإدخال تغييرات وتعديلات على قانون الشرطة والشؤون الداخلية، بعد أن حذفت منه الأحكام المخالفة التي كان سيتم بموجبها تكوين قوات شرطة احتياطية لجمهورية صربسكا. وفي الوقت نفسه، أعلن وزير داخلية جمهورية صربسكا أن الجمهورية ستكوّن قوات دركية بدلا من ذلك، وقد منحت حكومة جمهورية صربسكا موافقتها على التغييرات المدخلة على لائحة قواعد وزارة الداخلية من أجل تكوين القوات الدركية. وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، نظمت جمهورية صربسكا حفل تنصيب لقوات جمهورية صربسكا الدركية المؤلفة من وحدة الدعم الموجودة سابقا ضمن وزارة الداخلية.

#### ١ - لجنة سرايفو وسريينيتسا

٩٥ - على النحو المذكور سابقا، قامت حكومة جمهورية صربسكا، في وقت سابق من عام ٢٠١٩ بتعيين لجنين للتحقيق في الأحداث التي شهدتها سريينيتسا وسرايفو من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٥، تلبية للطلب الذي قدمته الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا، في استنتاجاتها المؤرخة ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٨، إلى حكومة جمهورية صربسكا بإلغاء تقريرها عن سريينيتسا الصادر في ٢٠٠٤ الذي اعترفت فيه الحكومة باشتراك قوات الجيش والشرطة في جمهورية صربسكا في الأحداث التي شهدتها سريينيتسا في تموز/يوليه ١٩٩٥، وإنشاء لجان دولية مستقلة للتحقيق في فترة الحرب بأكملها في سريينيتسا وسرايفو. واستمرت اللجان في عملها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. غير أنها قررت عدم تبادل المعلومات إلى حين الانتهاء من عملها.

٩٦ - وقد استنكر المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام، باستثناء الاتحاد الروسي، في بيانه الصادر في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٩، قرار حكومة جمهورية صربسكا بتشكيل لجنة معنية بسريرينيتسا والخطاب التحريفي ذا الصلة فيما يتعلق بالقضية، وذكر أن المحاكم الوطنية والدولية على السواء خلصت بشكل قاطع إلى وصف الأحداث التي وقعت في سريرينيتسا اعتباراً من تموز/يوليه ١٩٩٥ بأنها إبادة جماعية.

## ٢ - عدم التعاون مع الممثل السامي

٩٧ - لا تزال حكومة جمهورية صربسكا تمنع وصول مكنتي إلى المعلومات والوثائق الرسمية على النحو المطلوب بموجب المادة التاسعة من الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك والمرفق ١٠ للاتفاق، الذي يلزم جميع السلطات في البوسنة والهرسك بالتعاون الكامل مع الممثل السامي. وحتى الآن لم يسفر أي أثر عن النداءات المتكررة التي وجهها المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام الرامية إلى تذكير سلطات جمهورية صربسكا بالتزاماتها في هذا الصدد. وتعارض ممارسة حكومة جمهورية صربسكا المتمثلة في عدم تقديم المعلومات والوثائق على النحو الذي طلبه مكتب الممثل السامي مع الادعاءات المتكررة لجمهورية صربسكا بأن الكيان يحترم نص.

## سادساً - الأمن العام وإنفاذ القانون، بما في ذلك إصلاح الاستخبارات

- ٩٨ - لم تحتف الممارسة المتبعة منذ أمد بعيد والمتمثلة في التدخل السياسي غير اللائق في أعمال الشرطة.
- ٩٩ - وفي أيار/مايو، اعتمدت السلطات في كانتون زينيتسا - دوبوي تعديلات على قانون الشؤون الداخلية، حيث أرجأت تنفيذ الميزانية المستقلة للشرطة حتى السنة المالية ٢٠٢٠ بسبب سياسات التحالف.
- ١٠٠ - وفي حزيران/يونيه، اعتمدت السلطات في كانتون سرايفو تغييرات مثيرة للجدل في تشريعات الشرطة اعتبرها اتحاد شرطة كانتون سرايفو وأحد الشركاء في الائتلاف الحكومي بمثابة عامل يتيح التدخل السياسي غير اللائق في الأعمال التي تصب في صلب مهنة قوات الشرطة. وفي آب/أغسطس، عينت حكومة كانتون سرايفو مفوضاً جديداً للشرطة.
- ١٠١ - ونظراً لوجود قضية قضائية جارية، واجهت سلطات كانتون بوسافينا تأخيراً في جدولها التشريعي لحذف بند في تشريع الشرطة مطلوب بموجب الرسالة الرئاسية لمجلس الأمن لعام ٢٠٠٧ بشأن الشرطة رفضت قوة الشرطة الدولية السابقة التابعة للأمم المتحدة التصديق عليه.
- ١٠٢ - وفي آب/أغسطس، اعتمدت حكومة كانتون بودرني البوسني مشروع قانون بشأن مسؤولي الشرطة، اعتمده أيضاً مجلس الكانتون في أيلول/سبتمبر، دون أن يتشاورا مع مفوض الشرطة، الأمر الذي أثار انتقادات من اتحاد الشرطة المحلي. وفي تموز/يوليه، عينت جمعية الكانتون مجلساً مستقلاً للإشراف على عمل مفوض الشرطة، رغم أن ولاية المجلس المستقل الحالي لم تنته بعد.
- ١٠٣ - ولم تبدل سلطات كانتون الهرسك - نيريتفا أي جهد لتعيين مفوض جديد للشرطة ليحل محل مفوض الشرطة السابق الذي انتهت ولايته في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ كما لم يكن لدى الكانتون مجلس مستقل قائم على رأس عمله منذ آذار/مارس ٢٠١٧.
- ١٠٤ - وفي حزيران/يونيه، اعتمدت سلطات مقاطعة برتشكو تغييرات على قانون الشرطة عززت، في جملة أمور، عملية اختيار مديري الشرطة على أساس الجدارة.

١٠٥ - ونشر المجلس المستقل للبوسنة والهرسك إعلاناً عن الوظيفة الشاغرة لاختيار مدير الوكالة الحكومية للتحقيق والحماية في ٢٧ آب/أغسطس. وفي أيلول/سبتمبر، اختار المجلس المستقل أربعة مرشحين من بين المتقدمين وسيجري مقابلات معهم في تشرين الأول/أكتوبر. وتنتهي ولاية المدير الحالي للوكالة في تشرين الثاني/نوفمبر.

١٠٦ - وفي نيسان/أبريل، أكمل المجلس الاتحادي المستقل الإجراءات المتعلقة باختيار مدير الشرطة الاتحادية. بيد أن الحكومة الاتحادية لم تستكمل بعد عملية التعيين.

١٠٧ - ويشكل قيام جمهورية صربسكا بالكشف في أيلول/سبتمبر عن قوات درك جديدة، تأسيساً على وحدة الدعم السابقة التابعة لوزارة الداخلية في جمهورية صربسكا، تطوراً جديراً بمزيد من الرصد.

## سابعاً - الاقتصاد

١٠٨ - أشارت مديرية التخطيط الاقتصادي التابعة لمجلس الوزراء في تقريرها الصادر في آب/أغسطس ٢٠١٩ عن مؤشرات الاقتصاد الكلي للفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو ٢٠١٩ إلى استمرار النمو الاقتصادي في البوسنة والهرسك، حيث قدرته بنسبة ٢,٣ بالمائة في الربع الأول من عام ٢٠١٩. غير أن بيانات المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي تشير إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد في البوسنة والهرسك (وألبانيا) كان الأقل في المنطقة في عام ٢٠١٨، عند أقل من ثلث متوسطه لدى الاتحاد الأوروبي. ومقارنةً بعام ٢٠١٨، انخفض الإنتاج الصناعي بنسبة ٥ في المائة، بينما زادت الصادرات بنسبة ١,١ في المائة والواردات بنسبة ٦,٣ في المائة. وقُدِّر التضخم بنسبة ٠,٩ في المائة. ومقارنةً بعام ٢٠١٨، سجلت نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النصف الأول من عام ٢٠١٩ زيادة كبيرة تجاوزت ٥٠ في المائة، لكنها لا تزال، من حيث القيمة المطلقة، تترك البوسنة والهرسك متأخرة عن ركب البلدان الأخرى في منطقة غرب البلقان.

١٠٩ - ويعكس معدل البطالة الإدارية البالغ ٣٢,٩ ومعدل البطالة الحقيقية البالغ ١٥,٧ في المائة، الانخفاض المستمر في البطالة. ومن المحتمل أن تكون هجرة السكان المتزايدة - وفقاً لتقديرات اتحاد البوسنة والهرسك من أجل العودة المستدامة لما يصل إلى ٣٠ ٠٠٠ شخص غادروا البوسنة والهرسك في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٩ - من بين العوامل التي أدت إلى انخفاض معدل البطالة.

١١٠ - وبالرغم من زيادة بنسبة ٥,١ في المائة في متوسط المرتب الصافي (٩٢٦ ماركا بوسنيا قابلاً للتحويل) وزيادة بنسبة ٤,٤ في المائة في متوسط المعاش التقاعدي (٤٠٢ ماركا بوسني قابل للتحويل)، يشير متوسط سلة المستهلك البالغ ٢٠٣٩ ماركا بوسنيا قابلاً للتحويل اعتباراً من أيار/مايو إلى أن أصحاب الدخل، ولا سيما الدخل الثابت يكافحون من أجل تلبية احتياجاتهم. وهذا هو الحال بصفة خاصة مع أصحاب المعاشات التقاعدية الأقل (١٩١,٩ ماركا بوسنيا قابلاً للتحويل في جمهورية صربسكا و ٣٧١,٨ ماركا بوسنيا قابلاً للتحويل في الاتحاد).

١١١ - وفي أيلول/سبتمبر، أكدت وكالة ستاندرد آند بورز لتقدير الجدارة الائتمانية تصنيف الجدارة الائتمانية للبوسنة والهرسك في الفئة "B" مشفوعة بنظرة استشرافية "إيجابية"، تاركة الباب مفتوحاً لتنقيح التصنيف رهناً بمعالجة الجمود السياسي وإحياء الإصلاح الهيكلي.

١١٢ - وتشير تقيييمات القطاع المصرفي إلى استقراره وتوافر السيولة فيه بشكل عام. كما حققت المصارف التجارية الخمسة عشر الموجودة في الاتحاد زيادة في الأرباح بنسبة ٣,٧ في المائة بلغ مجموعها ٨٩,٨ مليون مارك بوسني قابل للتحويل، في حين انخفضت أرباح المصارف التجارية الثمانية الموجودة في جمهورية صربسكا بنسبة ٣ في المائة وبلغ مجموعها ٢٦,٦ مليون مارك بوسني قابل للتحويل.

١١٣ - يقوم البنك المركزي في البوسنة والهرسك، باعتباره مؤسسة رئيسية منبثقة عن الاتفاق الإطاري العام بدعم استقرار القطاع المصرفي، والذي يواجه مع ذلك تحديات مستمرة لاستقلاله ومسؤولياته وعمله دون معوقات. وتنبثق أحدث المخاطر من قرار رئاسة البوسنة والهرسك المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه - الذي اتخذ بأغلبية الأصوات بناءً على اقتراح السيد دوديك والقاضي بإقالة عضوين من مجلس إدارة البنك المركزي في البوسنة والهرسك قبل عامين من انتهاء ولايتهما. وقد أقيّل عضوا المجلس على الفور.

١١٤ - وإن عدم توفر الدعم اللازم داخل رئاسة البوسنة والهرسك لتعيين خلفين لهما، على نحو ما اقترحه السيد دوديك، ترك المجلس بثلاثة أعضاء من أصل خمسة أعضاء، وهو الحد الأدنى للنصاب القانوني.

١١٥ - على الرغم من أن محكمة البوسنة والهرسك تعاملت مع التهديد الفوري في ١٩ تموز/يوليه، إذ حظرت مؤقتاً تنفيذ قراري إقالة عضوي مجلس إدارة البنك المركزي في البوسنة والهرسك ريثما تبت بصورة نهائية في الدعوى التي رفعها عضوا المجلس المقالان، إلا أن دائرة الاستئناف قبلت في أيلول/سبتمبر استئناف رئاسة البوسنة والهرسك ضد التدبير المؤقت، وهذا ما يعني أن إقالة العضوين قانونية وأنها تركت المجلس مرة أخرى بثلاثة أعضاء فقط.

## ١ - المسائل المالية العامة

١١٦ - لم يكن هناك أي تأخير في خدمة الدين وفي المدفوعات المنتظمة للميزانية الشهرية في الفترة المشمولة بالتقرير. وهذا ما يعود في المقام الأول إلى النمو المستمر للإيرادات الضريبية غير المباشرة (زيادة نسبتها ٦,٨٤ في المائة في الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠١٩ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٨) ويعود أيضاً، لا سيما في جمهورية صربسكا، إلى استمرار الاقتراض. ولم يصرف صندوق النقد الدولي أية أموال للبوسنة والهرسك خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١١٧ - ودخلت المؤسسات على مستوى الدولة الربع الرابع من عام ٢٠١٩ دون أي ميزانية. وبالرغم من اعتماد مجلس الوزراء ميزانية مؤسسات البوسنة والهرسك والتزاماتها الدولية لعام ٢٠١٩ في كانون الثاني/يناير واعتمادها من جانب رئاسة البوسنة والهرسك في أواخر تموز/يوليه، مع معارضة السيد دوديك، إلا أن العملية لا تزال متوقفة في الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك، بسبب الحظر على العمل البرلماني الذي يفرضه ممثلو الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل برئاسة دوديك. وإن فرص اعتماد الميزانية موضع شك، بالنظر إلى اعتراضات هذا الحزب على زيادة نسبتها ٢ في المائة، وهي أول زيادة مخصصة لمؤسسات البوسنة والهرسك في السنوات السبع الأخيرة. وتتماشى الزيادة مع الإطار العالمي للموازنة والسياسات المالية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١ الذي تبناه المجلس المالي للبوسنة والهرسك في تموز/يوليه ٢٠١٨ بدعم من رئيس وزراء جمهورية صربسكا ووزير مالىيتها، ولا تؤثر على حصة الدولة من إيرادات الضرائب غير المباشرة، التي لا تزال مجمدة عند مستواها لعام ٢٠١٢.

١١٨ - وإن عدم وجود ميزانية لعام ٢٠١٩ يجبر المؤسسات على مستوى الدولة على التمويل المؤقت، فلا يقتصر فقط على تقييد حجم التمويل المتاح ولكن أيضا يحد من نطاق الأنشطة. كما أنه يجعل هذه المؤسسات عرضة للحسابات السياسية، على نحو ما اتضح في حزيران/يونيه، عندما استخدم الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك الآليات الإجرائية لتأخير اعتماد قرار التمويل المؤقت للربع الثالث من عام ٢٠١٩، وهذا ما شكل خطراً على استمرارية تمويل وتشغيل مؤسسات الدولة بعد تاريخ ٣٠ حزيران/يونيه وأثار ردود فعل قوية من جانب أكثر من ٢٠ ٠٠٠ موظف، عمل غالبيتهم في قطاع الدفاع والأمن. وبعد عدة محاولات، أقر مجلس الوزراء أخيراً تمويل الربع الثالث في أواخر تموز/يوليه، كما أقر مؤخرًا في مطلع تشرين الأول/أكتوبر تمويل الربع الرابع من عام ٢٠١٩.

١١٩ - وقد حال الحظر الذي فرضه الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل على عمل المجلس المالي في البوسنة والهرسك ريثما يعيّن مرشح الحزب لرئاسة مجلس الوزراء دون اعتماد الإطار العالمي للموازنة والسياسات المالية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢ بحلول الموعد النهائي في أيار/مايو، باعتباره الأساس لإعداد ميزانيات عام ٢٠٢٠ واعتمادها، إضافة إلى عدم اليقين المالي للمؤسسات على مستوى الدولة.

١٢٠ - وحافظ الاتحاد على استقرار الميزانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي تقرير تنفيذ الموازنة الموحدة للفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٩، لوحظت نتيجة مالية تراكمية إيجابية يبلغ إجماليها ٣٩٥,٣ مليون مارك قابل للتحويل لجميع مستويات الحكومة في الاتحاد. وفي تموز/يوليه، أعاد البرلمان الاتحادي التوازن إلى ميزانية عام ٢٠١٩، لأسباب منها أساساً توفير الأموال اللازمة لإنفاذ قانون حقوق الجنود المسرحين وأفراد أسرهم، الذي اعتمد استجابة للطلبات المتكررة من جانب المحاربين القدامى.

١٢١ - وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، شرعت وزارة المالية في جمهورية صربسكا في إعادة التوازن إلى ميزانية الجمهورية لعام ٢٠١٩، التي أقرتها الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ بمبلغ قدره ٣,٢٥٦ بليون مارك بوسني قابل للتحويل. ويعود السبب في إعادة التوازن إلى الميزانية، الموهونة باعتماد الجمعية الوطنية، إلى زيادة تحصيل الإيرادات الحكومية. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه، بلغ مجموع الإيرادات العامة ١,٦ بليون مارك بوسني قابل للتحويل، أي أكثر بمبلغ ٥١,٥ مليون مارك بوسني قابل للتحويل عما كان عليه في الفترة ذاتها من عام ٢٠١٨. وذكر المجلس المالي لجمهورية صربسكا أن التحديات الاقتصادية الرئيسية في جمهورية صربسكا تتمثل في زيادة عدد الموظفين في الشركات العامة وفي الخسائر التي تكبدها، وزيادة الاقتراض الحكومي، وقدرة القطاع الصحي على الاستدامة.

١٢٢ - ووفقاً للمعلومات المتعلقة بالمديونية العامة للبوسنة والهرسك في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ التي أقرها مجلس الوزراء في ١٩ أيلول/سبتمبر، يبلغ إجمالي الدين العام للبوسنة والهرسك ١١,١٥ بليون مارك بوسني قابل للتحويل، يشكل ٧٣,٥ في المائة منها ديونا خارجية و ٢٦,٤ في المائة ديونا داخلية. وتبلغ حصة الاتحاد من إجمالي الدين العام ٥٠,٩١ في المائة فيما تبلغ حصة جمهورية صربسكا ٤٧,٩٧ في المائة منه. كما تبلغ حصة مؤسسات البوسنة والهرسك ٠,٦٥ في المائة في حين تبلغ حصة مقاطعة برتشكو ٠,٤٧ في المائة. وبالمقارنة مع نهاية عام ٢٠١٨، زاد الدين العام الإجمالي بمقدار ٥٠,٨ مليون مارك بوسني قابل للتحويل (٠,٤٦ في المائة). وتقدر حصة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي للبوسنة والهرسك بنسبة ٣١,٤ في المائة.

## ٢ - الالتزامات الدولية

١٢٣ - أدى فشل البوسنة والهرسك في تصحيح خرقها الطويل الأمد للالتزامات بموجب معاهدة إنشاء جماعة الطاقة في غضون مهلة الستة أشهر التي حددها المجلس الوزاري لجماعة الطاقة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ إلى إعادة تطبيق تدابير المجلس ضد البوسنة والهرسك. وامتثال البوسنة والهرسك هو رهينة لنزاعات الكيان بشأن نطاق تنظيم قطاع الغاز على مستوى الدولة وما يقابله من تشريعات على مستوى الدولة. ويسهم أيضا عدم تنظيم قطاع الغاز على مستوى الدولة في المنازعات بين الكيانات التي تشكل خطراً على استمرارية إمدادات الغاز في البوسنة والهرسك، على نحو ما تجلّى في أوائل تشرين الأول/أكتوبر عندما قامت شركة الغاز التي تتخذ من جمهورية صربسكا مقراً لها بقطع إمدادات الغاز من جانب واحد عن الاتحاد على خلفية المنازعات الدائرة مع شركة الغاز التي تتخذ من الاتحاد مقراً لها. ورغم أن المنازعة سُويت دون عواقب تُذكر، إلا أنه يوضح كيف أن القضايا ذات الأهمية للبلد تعتبر رهينة للسياسة.

١٢٤ - وبعد أن حجبت جمهورية صربسكا مدفوعاتهما عن الشركة العامة للسكك الحديدية في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٩، قامت مؤخراً بتسديد ثلث التزاماتها للفترة من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس. ورغم أن جمهورية صربسكا سددت كامل التزاماتها لعام ٢٠١٨، إلا أنها حرمت الشركة في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ من أموال تعادل مساهمة واحدة في الميزانية السنوية لجمهورية صربسكا. وإن عدم اليقين الذي يكتنف التمويل بسبب التخفيضات الأحادية الجانبية من طرف جمهورية صربسكا يهدد سلاسة العمل الذي تقوم به المؤسسة الوحيدة على مستوى الدولة المنشأة بموجب الملحق التاسع للاتفاق الإطاري العام. وهذا ما يكتسي أهمية أيضاً نظراً لاستمرار صلاحية الاستنتاج الذي خلصت إليه حكومة جمهورية صربسكا في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٧ وطلبت فيه من وزارة النقل والاتصالات لديها الشروع في إجراء استعراض للاتفاق المبرم بين الاتحاد وجمهورية صربسكا بخصوص إنشاء شركة عامة مشتركة للسكك الحديدية في إطار شركة النقل.

١٢٥ - وتتأثر سلاسة عمل شركة توزيع الكهرباء على مستوى الدولة بالمنازعات التي تدور داخل الاتحاد وبين الاتحاد وجمهورية صربسكا بشأن التعيينات الإدارية في الشركة. فقد انتهت صلاحيات كافة أعضاء الإدارة ومجلس الإدارة ولا يوجد أي دعم لتعيين خلفاء لهم. ورغم حق جميع الموظفين العموميين في أداء واجباتهم والتزامهم بذلك حتى موعد استبدالهم، فإنهم يمتنعون عن اتخاذ القرارات، بما في ذلك المتعلقة منها بالاستثمارات الضرورية في شبكة توزيع الكهرباء. وهذا لا يشكل خطراً على الإمداد بالطاقة الكهربائية في البوسنة والهرسك فحسب؛ لكنه أيضاً يوفر ذريعة للتحديات السياسية التي تواجه شركة توزيع الكهرباء التي أنشئت بموجب قانون تأسيس شركة توزيع الطاقة الكهربائية في البوسنة والهرسك الصادر في عام ٢٠٠٤، واعتمدته الجمعية البرلمانية في البوسنة والهرسك عقب توصل الكيانات إلى اتفاق في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بشأن شركة التوزيع ومشغل الشبكة المستقلة، استناداً إلى المادة ثالثاً (٥) (ب) من دستور البوسنة والهرسك.

## ثامنا - عودة اللاجئين والنازحين

١٢٦ - لا يزال إعمال حق اللاجئين والنازحين في العودة إلى ديارهم الأصلية يشكل شرطاً أساسياً لن يكتمل من دونه تنفيذ المرفق ٧ للاتفاق الإطاري العام، لأنه يلزم السلطات على كل المستويات بأن

تميّ في الأراضي التابعة لها الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الملائمة للعودة الطوعية للاجئين والنازحين وإعادة إدماجهم في جو من الوثام، دون محاباة لأي جماعة دون غيرها.

١٢٧ - ويظلّ التعليم يشكل مسألة خلافية في عدد من مجتمعات العائدين. ولا تزال سلطات جمهورية صربسكا ترفض الاعتراف للتلاميذ البوشناق العائدين بحقوقهم في الإشارة إلى لغتهم على أنها "اللغة البوسنية"، وذلك على الرغم من قرار المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك لعام ٢٠١٦ الذي يكفل لهم هذا الحق، حيث اختارت السلطات بدلا من ذلك التطبيق الانتقائي لحكم من أحكام دستور الكيان يعطي هذه اللغة تسمية "لغة شعب البوشناق"، في حين يشير إلى لغتي الشعبين المؤسسين الآخرين بعبارتي "اللغة الصربية" و "اللغة الكرواتية".

١٢٨ - ويواصل الوالدون الصرب العائدون في بعض أنحاء الاتحاد السعي إلى إدخال اللغة الصربية في تعليم أطفالهم، ولكن دون جدوى.

## تاسعا - التطورات المستجدة في مجال الإعلام

١٢٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجل خط المساعدة المجانية لوسائل الإعلام التابع لاتحاد صحفيي البوسنة والهرسك ٢١ حالة انتهاك لحقوق الصحفيين شملت الاعتداءات الجسدية، والتهديدات، والترهيب اللفظي، والضغط السياسي والاقتصادي، وانعدام الأمن الوظيفي. وأصبحت الاعتداءات على الصحفيين مؤذية على نحو متزايد، كما هي حالة الصحفي في محطة RTV BN وصاحب البوابة الشبكية gerila.info فلاديمير كوفاتشيفيتش، الذي تعرض للضرب المبرح في آب/أغسطس ٢٠١٨. وفي تموز/يوليه ٢٠١٩، أصدرت الدائرة الابتدائية في محكمة بانيا لوكا قرارًا يعاقب أحد المعتدين بالسجن لمدة أربع سنوات بتهمة الشروع في القتل. ولا تزال دوافع الاعتداء غير واضحة.

١٣٠ - واستجابةً لشواغل اتحاد الصحفيين في البوسنة والهرسك، تبني مجلس النواب الاتحادي، في نيسان/أبريل ٢٠١٩، مبادرة الاتحاد المقترحة الداعية إلى اعتماد تعديلات على القانون الجنائي لاتحاد البوسنة والهرسك وصربسكا تصف الاعتداء على صحفي باعتباره جريمة جنائية خطيرة ضد شخص رسمي في مهمة.

١٣١ - وقد عجزت هيئة الإذاعة العامة في البوسنة والهرسك عن إحراز تقدم في الوفاء بالتزاماتها القانونية المنبثقة عن التشريعات ذات الصلة. ولم تتمكن إدارة الهيئة من التوصل إلى اتفاق بشأن التمويل المستدام. ونتيجة لذلك، يظل تحصيل الضرائب على الإذاعة والتلفزيون مقسمًا على جانبي الخط الفاصل ولا توزّع الإيرادات المحصلة وفقًا للنسب المحددة قانونًا.

١٣٢ - ولم يحرز برلمان الاتحاد أي تقدم في التعيين الذي طال انتظاره لأعضاء مجلس إدارة هيئة الإذاعة العامة في اتحاد البوسنة والهرسك، الذي يعمل بعضو واحد فقط، انتهت ولايته في حزيران/يونيه ٢٠١٣. وفي ٥ تموز/يوليه، أي بعد مرور أكثر من عام على انتهاء ولايات أعضاء مجلس إدارة هيئة الإذاعة والتلفزيون في جمهورية صربسكا، أعلنت الجمعية العامة لجمهورية صربسكا أخيرًا عن الشواغر. ويتم اختيار أعضاء مجلس الإدارة حصريًا من خلال برلمانات الكيانات وهو مسيس بدرجة كبيرة.

١٣٣ - ونتيجة لهذا التأثير السياسي في هيئة الإذاعة العامة، فشلت هيئات البث، التي كان الغرض منها قيادة عملية الرقمنة، في تسجيل الكيان القانوني المشترك الذي يضطلع بمسؤولية إكمال العملية. وفي

حزيران/يونيه، قررت وكالة تنظيم الاتصالات السلوكية واللاسلكية كسر الجمود وأعلنت عن مناقصة لمنح ترخيص لمشغل تجاري لشركة Multiplex C. ومن المتوقع أن يُمنح الترخيص بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر.

## عاشرا - البعثة العسكرية التابعة للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك

١٣٤ - تقوم البعثة العسكرية التابعة للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك (قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي)، في ظل استمرار ولايتها التنفيذية، بدور حيوي في دعم الجهود التي تبذلها البوسنة والهرسك للحفاظ على بيئة آمنة ومأمونة. وفي هذا السياق، يساورني القلق بوجه خاص إزاء تحويل بعض قوات الشرطة في الآونة الأخيرة إلى تشكيلات تكتسي صبغة عسكرية متزايدة، والتي ستترك، إذا ما دُعمت بأسلحة ذات سبطانة طويلة وغيرها من المعدات المخصصة للأغراض العسكرية، تأثيرا عميقا ومزعزا للاستقرار على البيئة الآمنة والمأمونة في البوسنة والهرسك. وينبغي أن يكون موضع تركيز جميع السلطات في البوسنة والهرسك في سياق الأمن هو الروح المهنية لأجهزة إنفاذ القانون ومساءلتها والتنسيق فيما بينها في جميع أنحاء البوسنة والهرسك. وبهذه الطريقة فقط ستكون الشرطة قادرة على خدمة مواطنيها وتوفير السلامة الشخصية والأمن الشخصي لهم.

١٣٥ - وفي ظل هذه الظروف، أعتقد أن رصد مخزونات الأسلحة والذخيرة من القوات المسلحة وأجهزة الشرطة في البوسنة والهرسك هو تدبير مناسب لضمان تحسين الإلمام بالحالة السائدة وتعزيز بناء الثقة عبر مختلف مكونات قطاع إنفاذ القانون والأمن العام المتسم بدرجة عالية من التجزؤ.

## حادي عشر - مستقبل مكتب الممثل السامي

١٣٦ - اجتمع المديرون السياسيون للمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام في سراييفو يومي ١٧ و ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٩ لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق الإطار العام، وشددوا مرة أخرى على التزامهم القاطع بسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية، وعلى دعمهم الكامل للممثل السامي في ضمان احترام الاتفاق والاضطلاع بالولاية بموجب مرفقه ١٠ والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن. وأكد المديرون السياسيون على ضرورة قيام السلطات والمؤسسات المحلية بتلبية الأهداف الخمسة والشرطين اللازمين لإغلاق مكتب الممثل السامي. ويعقد المجلس التوجيهي اجتماعه المقبل يومي ٣ و ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.

١٣٧ - وفي الأساس، يجب أن تكون اعتبارات السياسة المتعلقة بالبوسنة والهرسك الركيزة التي يقوم عليها تقييم احتياجات مكتب الممثل السامي من الموارد. وعلى النحو المشار إليه في هذا التقرير، يتضح أنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لدفع البلد إلى الأمام. وقد عمل مكنتي مجد على تبسيط العمليات. وبلغت ميزانية مكتب الممثل السامي ذروتها في عام ٢٠٠٢ حيث وصلت إلى ٢٥ مليون يورو، بملاك وظيفي يضم نحو ٧٠٠ موظف، مقارنة بالميزانية الحالية البالغة ٥,٣ ملايين يورو وملاك وظيفي لا يضم سوى ٩٢ موظفا.

١٣٨ - وخلال فترة ولايتي وحدها، انخفضت الميزانية بنسبة ٥٣ في المائة كما انخفضت نسبة الموظفين بأكثر من ٥٨ في المائة. ومع ذلك، ورغم أن المنظمة واجهت تخفيضات كبيرة في الموظفين والتمويل، فقد



ظلت المهام على حالها إلى حد كبير. ومع انخفاض الميزانية بمرور الوقت، يصبح في غاية الصعوبة مواصلة تخفيض النفقات دون تقليص الخبرات والقدرات الأساسية. وبالنظر إلى التحديات المقبلة، لا بد لمكتب الممثل السامي من الاحتفاظ بقدرة فعالة على التخفيف من المخاطر التي تهدد الاستقرار وتشجع على التقدم الذي لا رجعة فيه. ويشكل تخفيض عدد الموظفين خطراً أكبر على منظمة مثل مكتب الممثل السامي التي تعتمد على ما لديها من رأس المال البشري والذاكرة المؤسسية والخبرات وشبكات الاتصال القائمة منذ أمد طويل. ولا يسفر تناقص الموارد المالية إلا عن تفاقم المشكلة. ويتطلب الأمر وجود مكتب للممثل السامي يتسم بالنشاط والفعالية مقترنا بما يلزم من دعم سياسي ومالي.

١٣٩ - وبدون المستوى المناسب من الموارد، تكون القدرة مقيدة على الاضطلاع بالمسؤوليات التي صدر بها تكليف وتنفيذ الاتفاق الإطاري العام والوفاء بشروط إغلاق مكتب الممثل السامي. وهذا ما من شأنه أن يؤدي إلى نتائج عكسية إزاء الهدف النهائي الذي حدده المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام، كما سيكون شرطاً رئيسياً لمسار اندماج البوسنة والهرسك في الاتحاد الأوروبي المشار إليه في رأي المفوضية الأوروبية الصادر عام ٢٠١٩ بشأن طلب البوسنة والهرسك الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي.

## ثاني عشر - الجدول الزمني لتقديم التقارير

١٤٠ - يقدم هذا التقرير عملاً بالممارسة المتبعة في تقديم التقارير الدورية لإحالتها إلى مجلس الأمن على النحو المطلوب في قرار المجلس ١٠٣١ (١٩٩٥). وسيكون من دواعي سروري أن أقدم معلومات إضافية في أي وقت بناء على طلب الأمين العام أو أي عضو من أعضاء مجلس الأمن. ومن المقرر أن أقدم التقرير الدوري المقبل إلى الأمين العام للأمم المتحدة في نيسان/أبريل ٢٠٢٠.